جامعة السودان للعلـــــوم والتكنولـــــوجيا
كلية الدراسات العليـــــا والبحث العلمي

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد القياسي بعنوان:

العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة في السودان 1992-2014م
(نموذج قياسي)

Factors Affect Budget Deficit In Sudan (1992- 2014)
"Econometric model"

إعداد الدارسة:
مروة محمد عباس سعد

إشراف الدكتور:
أحمد علي أحمد

ديسمبر 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهـــــــلال

قال تعالي :

﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَـــةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (286)

الإهـــــــــداء

أهدي هذا الجهد الي

روح حبيبي وغدوتي المصطفي صلي الله عليه وسلم

روح السكينة تلك الشقيقة الأم التي عنتني بالتربية ورعاية وعناية

روح ابي الطيبة اسكنة الله فسيح جناتة

الي شريك حياتي ومشكاة دربي زوجي العزيز

شقاي وسعادتي ابنائي أسيل ومحمد و إليان

أخواتي وعمتي وخيلاني وخالاتي وكل عشيرتي

أساتذتي الكرام مصابيح الدجي علماً ونور الهدي إدراكاً ومعرفة

زملائي بالعمل وكل من اعانني في هذا البحث فلهم شكري وتقديري

الباحث

الشكر والتقدير

في البدء الحمد الكامل والشكر الوافي لله رب العالمين حمداً ملء السموات والأرض وملء ما بينهما وملء ما شاء من شئ بعداهل الثناء والمجد كلنا لك عبد ، حمداً يوافي نعمة العلـــم الذي فرضت وعلينا به فضت . والصلاة والسلام علي خير البرية ومعلم البشرية وعلي آلـــه وصحبه وسلم .

الشكر موصول الي هذا الصرح العظيم وتلكم المؤسسة الرائدة العريقة جامعة الســـودان للعلوم والتكنولوجيا التي منحتني ذاك الشرف ، والي إدارتها وأساتذتها وكل منسوبيها وأخص منهم أستاذي الكريم الدكتور / أحمد علي احمد الذي اشرف علي هذا الجهد حتي اثمر ينعه .

كما أسوق شكري الي الأساتذة الذين قدموا لنا جُّل ما لديهم من علم ومعرفـــة . والإخـــوة بوزارة المالية والتخطيط الإقتصادي . وكل من أعانني في هذا البحث فلهم شكري وتقديري.

الباحث

المستخلص

اصبح التصدي لعلاج الموازنة العامة للدولة من الامور الجوهرية التي تتصدر اى برنامج جاد لمكافحة الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول الناميـــة ، لـــذا اصـــبح التقليل من العجز يتمحور حول كيفية العلاج ووجود الدوال الاحصائية .

تمثلت مشكلة البحث في وجود عوامل تؤثر علي عجز الموازنة العامة في السودان ومعرفة مدي تأثير المتغيرات ذات العلاقات المتداخلة وقياس درجة كل متغير وذلك من خلال بناء نموذج اقتصاد قياسي .كما تمثلت فروض البحث : هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة والتضخم ، هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة والإستدانة من بنك السودان المركزي ، هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة وسعر الصرف . منهج الدراسة: تتبع الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي لسرد البيانات التاريخية للمتغيرات محل الدراسة خلال فترة الدراسة من 1992 – 2014م ، توصلت الدراسة لأهم النتائج : زيادة عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة من العام 2005م وحتي العام 2011م ثم بدأبالإنحفاض ، واظهرت نتائج الاختبار ان الناتج المحلي الإجمالي له تأثير كبير علي عجز الموازنة العامة بمستوي معنوية عالي جداً وتبعاً لذلك ان اي انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الي عجز في الموازنة العامة ، كما اظهرت النتائج عرض النقود له تأثير كبير علي عجز الموازنة العامة بمستوي معنوية عالي وبالتالي فإن اى انخفاض في عرض النقود يؤدي الي زيادة عجز في الموازنة العامة ، من خلال النتائج تأتي الإستدانة من بنك السودان المركزي في المرتبة الثالثة تأثيراً علي عجز الموازنة العامة بمستوي معنوية عالي بمعني انه كلما إزدادت الإستدانه من البنك المركزي فإن هناك زيادة في عجز الموازنة العامة إلاّ ان اشارتة سالبه وذلك ينتج من تذبذب البيانات للمتغيرات من سنه لأخرى ، واوضحت النتائج ان كل من التمويل بالعجز وسعر الصرف والتضخم لهم تأثير علي عجز الموازنة العامة الا انه غير معنوي ، ولكن المتغيرات المستقلة مجتمعة تحدث تغييراً معنوياً في عجز الموازنة العامة .وجاءت التوصيات : ضرورة توافر قاعدة بيانات وإستخدام سلاسل زمنية طويلة لأزالة التقلبات فى البيانات، زيادة الانتاج المحلي والاستثمار في مشروعات تنموية لا استهلاكية من اجل زيادة مصادر تمويل الموازنة ، رفع معدل الإيرادات من الناتج القومي الإجمالي بإضافة مصادر جديدة وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتجويد آداء اجهزة الجباية " الضرائب " ، تقليل الإعتماد علي القروض الداخلية والخارجية قصيرة الأجل والضمانات الحكومية لتمويل مشروعات التنمية ، ايقاف التدهور في سعر صرف العملة الوطنية وخفض معدل التضخم .

Abstract

The address for the treatment of the general budget of the state of deficit, which the top fundamental of any serious program to combat social and economic crises experienced by developing countries (3d.would) , so reducing the deficit has become centered on how the treatment and the presence of appropriate statistical functions .

The research problem was that the continuing deficit in the general budget has led to increased rates of inflation andalso lead to changes in interest rates and exchange rate , which in turn reflected negatively on the economic growth , leading to counterproductive reduce storm national economic .

This study also aimed to achieve a number of targets represented in the following:

1 To shed light on the budget deficit and the impact on economic variables under study .

2.The problems and challenges facing the preparation of the general budget in sudan .

3.How to reach the results lead to a reduction of the deficit , which in turn affects the macroeconomic indicators .

Which in turn affects the macroeconomic indicators .

To test the hypotheses of this research and to achieve the target researcher has adopted the methods of scientific research was the descriptive method – historical approach – statistical approach .

The hypothesis was that the work of the researcher to test the following :

1.There is a direct correlation statistically significant between the budget deficit and inflation .

2.There is a direct correlation statistically significant between the budget deficit and interest rate .

3. There is a direct correlation statistically significant between the budget deficit and exchange rate .

As well as the most important results are summarized in the following :

1.No significant effect of inflation on the budget , which means that any increase in inflation leads to an increase in budget deficit .

2.There is significant effect of interest on the public budget deficit .

3.No significant effect of the exchange rate on the budget deficit .

Also summarized the most important recommendations of this researchin the following :

1.The need for adatabase and the use of long time series to remove the fluctuations in the data .

2.To address economic imbalances in the Sudan and the rationalization of government spending (especially current expenditure) .
3.Utilization of natural resources , humam and material , which abound in the Sudan and using them to improve the level of production , thereby increasing the revenues that lead to address the imbalance in the budget .

فهرس الموضوعات

عنوان المحتويات	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
مستخلص الدراسة	د
Abstract	و
فهرس الموضوعات	ح
فهرس الجداول	ك
الفصل الأول التمهيدي	
المبحث الاول: المقدمة	2
المبحث الثاني : الدراسات السابقة.	4
الفصل الثاني : مفهوم الموازنة العامة للدولة	
المبحث الأول: الموازنة العامة	10
المبحث الثاني: المشاكل التي تواجة اعداد الموازنة العامة	22
المبحث الثالث : العجز في الموازنة العامة	24
الفصل الثالث : التعريف بمتغيرات نموذج الدراسة	
المبحث الأول: التضخم	29
المبحث الثاني: سعر الصرف	33
المبحث الثالث : الدين العام	36
الفصل الرابع : النموذج القياسي للدراسة	
تمهيد	39
المبحث الأول : اختبارات الإستقرار	39
المبحث الثاني : بناء النموذج القياسي	44
المبحث الثالث: النموذج المصحح	46

الخاتمـــــــــــــــــــة	
النتائج والتوصيات	52
قائمة المصادر والمراجع	54
الملاحق	57

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	نتائج إختبار السكون لجذر الوحدة لديكى فلر(D-F) لنموذج الدراسة	42
(2)	مصفوفة الارتباطات لنموذج الدراسة	42
(3)	نتائج إختبار جوهانسون – جويللز للتكامل المشترك لنموذج الدراسة	43
(4)	نتائج التقدير لنموذج الدراسة	44
(5)	نتائج التقييم الإقتصادي لنموذج الدراسة	45
(6)	نتائج التقييم الإحصائي لنموذج الدراسة	45
(7)	نتائج إختبار السكون لجذر الوحدة لديكى فلر(D-F) لنموذج الدراسة المصحح	47
(8)	مصفوفة الارتباطات لنموذج الدراسة المصحح	48
(9)	نتائج إختبار جوهانسون – جويللز للتكامل المشترك لنموذج الدراسة المصحح	48
(10)	نتائج التقدير لنموذج الدراسة المصحح	49
(11)	نتائج التقييم الإقتصادي لنموذج الدراسة المصحح	50
(12)	نتائج التقييم الإحصائي لنموذج الدراسة المصحح	51

الفصل الأول

الفصل التمهيدي

المبحث الأول: المقدمة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار العام للبحث

المقدمة:

حظيت قضية عجز الموازنة العامة وما يترتب عليه من زيادة في الدين العام للحكومة بإهتمام كبير من جانب الإقتصاديين خلال حقبتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وحتي الآن. وذلك بسبب تزايده الي الناتج المحلي الإجمالي بنسب غير مألوفة بالمقارنة بالفترات السابقة، الي الدرجة التي إعتبرت ذلك الأمر مأساوياً أو بالأحرى يمثل كارثة وذلك نسبةً لزيادة الضرائب وغلاء الاسعار وزيادة الرسوم الجمركية وزيادة الانفاق الحكومي.

وكما نعلم أنّ عجز الموازنة هو إنعكاس لعدم قدرة الإيرادات علي تغطية النفقات. الأمر الذي يدفع الدولة عادةً لتأمين الأموال اللازمة اما من خلال الإصدارات النقدية أو اللجؤ إلي إصدار السندات أو القروض داخلية كانت ام خارجية وهذا يعتبر من الوسائل الأساسية الرئيسية لتمويل العجز.

في الآونة الأخيرة أصبح التصدي لعلاج الموازنة العامة للدولة من الأمور الجوهرية التي تتصدر أى برنامج جاد لمكافحة الأزمات الإقتصادية والإجتماعية التي تعاني منها البلدان النامية. لذا أصبح التقليل من العجز يتمحور حول كيفية العلاج ووسائله ووجود الدوال الإحصائية المناسبة.

وسيتم تناول البحث بصورة نظرية أولاً حيث يتم التعرف علي الموازنة العامة والعجز في الموازنة ومن ثمّ عرض لكل متغير من متغيرات والتعريف به نظرياً ومدى تأثرة بالعجز في الموازنة العامة. وأخيراً سوف تتناول الدراسة بناء النموذج القياسي للمتغيرات محل الدراسة ومن ثمّ اجراء التجارب علي النموذج للوصول الي الدالة المثلي وإجراء التحليل القياسي والإحصائي والرياضى.

أهمية البحث:

1. تكتسب الدراسة اهمية علمية في ان الدراسات والأبحاث السابقة في مواضيع الإقتصاد الكلي والقياس علي التعامل مع عجز الموازنة العامة للدولة بشكل عام واهمال الآثار الناتجة من تداخل وتفاعل متغيرات الإقتصاد الكلي في بيئتها واحداث العجز في الموازنة العامة للدولة .

2. تكتسب الدراسة اهمية تطبيقية نسبة لعدم وجود دراسات سابقة بالصورة الكافية المطلوبة للظواهر الإقتصادية الأخرى المؤثرة في عجز الموازنة العامة وقياس آثارها عن طريق المعيار الإحصائي والقياسي.
3. تسليط الضؤ علي اهمية عجز الموازنة العامة وايجاد العوامل التي تؤثر عليه وايجاد الحلول المناسبة لتجاوزة والنهوض بالإقتصاد الوطني.

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث في وجود عوامل تؤثر علي عجز الموازنة العامة في السودان ومعرفة مدي تأثير المتغيرات ذات العلاقات المتداخلة وقياس درجة كل متغير وذلك من خلال بناء نموذج اقتصاد قياسي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الي تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضؤ علي عجز الموازنة العامة والتأثيرات التي تقع علي المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة .
- التعرف علي المشاكل والتحديات التي تواجة إعداد الموازنة العامة في السودان.
- كيفية التوصل الي نتائج من خلال النموذج القياسي تؤدي الي التقليل من حدوث العجز الذي يؤثر بدورة علي المؤشرات الإقتصادية الكلية محل الدراسة.

فروض البحث:

1. **الفرض الأول:** هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة والتضخم.
2. **الفرض الثاني:** هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة والإستدانة من بنك السودان المركزي.
3. **الفرض الثالث:** هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة وسعر الصرف.

مصادر وأدوات جمع المعلومات:

1/ مصادر أولية: المقابلات الشخصية.

2/ مصادر ثانوية:

1. الكتب.
2. الدراسات السابقة.
3. المنشورات.
4. الإحصائيات.

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي لسرد البيانات التاريخية للمتغيرات محل الدراسة خلال فترة الدراسة من 1992 – 2014م . كما إتبعت الدراسة منهج الإقتصاد القياسي في تقدير وتقويم معلمات النموذج حيث يتم إيجاد نتائج العلاقات بين العجز في الموازنة و المؤشرات الإقتصادية الكلية محل الدراسة خلال الفترة المحددة بإستخدام برنامج الـــ E - views

حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

الحدود الزمنية: حيث يغطي البحث الفترة من1992م – 2014م.

تم اختيار هذه الفترة نسبة الي تزايد حجم العجز في الموازنة العامة للدولة بصورة مستمرة مما ادي الي ضعف النمو الإقتصادي الوطني.

هيكل البحث:

تحتوي الدراسة علي اربعة فصول:-

1. الفصل التمهيدي: ويشمل المقدمة والدراسات السابقة.
2. الفصل الثاني مفهوم الموازنة العامة للدولة: يحتوي علي البحث الأول: تعريف الموازنة العامة للدولة وخصائصها وقواعدها وانواعها المبحث الثاني: المشاكل التي تواجه اعداد الموازنة العامة للدولة ويشتمل علي مراحل اعداد الموازنة العامة، المشاكل التي تواجة السودان عند إعداد وتحضير وتنفيذ الموازنة العامة، عجز الموازنة العامة واسبابة وانواعة.
3. الفصل الثالث: التعريف بمتغيرات نموذج الدراسة: التضخم، سعر الصرف، الدين العام.

4. الفصل الرابع النموذج القياسي للدراسة: اختبارات الإستقرار، بناء النموذج، النموذج المصحح.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

1) دراسة: ابراهيم محمود يس عنوان الرسالة: اثر التضخم علي الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان (1990 – 2005) – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السنة: 2007

هذا البحث تناول دراسة اثر معدلات التضخم السائدة في السودان للفترة من 1990-2005م علي كل من الميزان التجاري وسعر الصرف الدينار السوداني مقابل غيرة من العملات الاجنبية.

يستخدم هذا البحث منهجاً مذدوجاً "تحليلي / تاريخي" حيث يتم استعراض البيانات وتحليل كل هذه المعلومات والبيانات للإجابة علي اسئلة البحث.

ايضاً تم توظيف المنهج التاريخي من خلال دراسة التطور التاريخي لنظام سعر الصرف في السودان ووضع الميزان التجاري للفترة أعلاه بينما وظف المنهج التحليلي لمعرفة آثار معدلات التضخم السائدة في السودان في فترة الدراسة أعلاهعلي كل من الميزان التجاري وسعر الصرف.[1]

أهم النتائج التي توصل اليها البحث:

1. ارتفاع معدلات التضخم تؤدي الي زيادة العجز في الميزان التجاري بصورة واضحة كما حددت الفترة 1990م – 1996م.

2. استقرار وانخفاض معدلات التضخم تؤدي الي الاستقرار في عجز الميزان التجاري ربما يحدث فائض في بعض الاحيان كما حدث في الفترة من 1997 – 2003م .

3. هنالك علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف إذ ان ارتفاع معدلات التضخم تؤدي الي انخفاض قيمة العملة المحلية "الدينار السوداني" مقابل العملات الاجنبية – وكذلك فان انخفاض معدلات التضخم تؤدي الي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية "الدينار السوداني" مقابل العملات الاجنبية.

---

[1] ابراهيم محمود يس عنوان الرسالة : اثر التضخم علي الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان (1990 – 2005) – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، غير منشورة ، السنة : 2007

اوصت الدراسة بالعمل للمحافظة علي تحقيق معدلات تضخم متدنية وذلك بإتباع سياسات تقلل من الانفاق العام وزيادة الايرادات وذلك عن طريق تأهيل وضم الاقتصاد الخفي للدورة الاقتصادية.

اما في مجال سعر الصرف الاجنبي تقترح الدراسة بأن يتم التعامل بسعر ثابت أُسوةً بالدول المشابهة وهي الدول البترولية و يعد ذلك بناءاً علي تصريح محافظ بنك السودان الذي يدل علي ان هنالك احتياطي كبير للنقد الاجنبي.

اما في مجال التجارة الخارجية تقترح الدراسة تقليل واعفاء الصادرات السودانية من الرسوم والجبايات حتي تكون لها القدرة علي المنافسة في الاسواق الخارجية.

1. وكذلك اعفاء الصناعات المحلية للسلع الاستهلاكية من كافة انواع الرسوم وتخفيض قيمة الكهرباء والوقود وذلك لمنافسة السلع الاستهلاكية المستوردة وبذلك تقليل استيرادها وتوفير النقد الاجنبي وتحسين صورة الميزان التجاري.[2]

2) دراسة للطالبة : هدي محمد سلمان عنوان الرسالة : التمويل بالعجز وأثرة علي التضخم في السودان (1990– 1998) – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السنة : 2003م

يهدف هذا البحث الي توضيح مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي والضوابط التي تحكمة وآثار التمويل بالعجز علي عرض النقود والتضخم تتمثل مشكلة البحث في أنه إذا لجأت الدولة لسياسة التمويل بالعجز والذي يعني الاستدانة من البنك المركزي دون تغطية من ايرادات حقيقية، واذا لم تستخدم هذه الاموال في التنمية سوف تؤدي الي زيادة معدلات التضخم.[3]

و تتمثل فروض البحث في:

1. التعديل المستمر في المادة "57/أ" من قانون بنك السودان وإجبار وزارة المالية البنك لتمويل العجز المستمر في موازناتها العامة قد اثر سلباً علي دور البنك وعلي الاصدار النقدي ومن ثم زيادة عرض النقود.

2. هنالك علاقة مباشرة بين العرض النقدي واستخدام التمويل بالعجز.

3. اقتراض الحكومة من البنك المركزي كانت له آثار تضخمية عالية. اعتمد البحث علي المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة تجربة السودان في استخدام سياسة التمويل بالعجز خلال الفترة (1990 – 1998) وتقييم هذه التجربة وفقاً لبيانات الاقتصاد الكلي .

---

[2] ابراهيم محمود يس عنوان الرسالة : اثر التضخم علي الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان (1990 – 2005) – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، غير منشورة ، السنة : 2007

[3] هدي محمد سلمان عنوان الرسالة : التمويل بالعجز وأثرة علي التضخم في السودان (1990– 1998) – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، غير منشورة، السنة: 2003م

النتائج التي توصل اليها البحث:

1. ان هناك ارتباط قوي بين استدانة الحكومة لتمويل عجز الموازنة والتضخم الذي حدث في البلاد خلال النصف الاول من عقد التسعينات.

2. ان تمويل العجز الكلي للقطاع العام يعتمد علي المصادر الداخلية بصورة اكبر من المصادر الخارجية خلال فترة الدراسة.

3.ان المادة "57" من قانون بنك السودان لسنة 1959م عدلت اكثر من مرة ومكن ذلك الحكومة من الاستدانة بصورة اكبر من الحدود المقررة لها في القانون.

وإستناداً علي هذه النتائج توصل البحث الي عدد من التوصيات اهمها:

1. عدم السعي لتعديل المادة "57" من قانون بنك السودان لسنة 1959م.

2. عدم اللجؤ الي التمويل بالعجز الا في حالة الضرورة ووجود حاجة حقيقية للدولة والمواطن.

3. اعطاء بنك السودان الاستقلالية التي تمكنة من تنفيذ وظائفة بصورة فاعلة ومستدامة في ظل سياسة التحرير الاقتصادي التي تبناها السودان بصورة شاملة منذ بداية التسعينات.

4. تفعيل الادوات الحالية مثل شهادة مشاركة الحكومة "شهامة" وشهادات مشاركة البنك المركزي " شمم" وإبتكار آليات تتيح الاستفادة من مدخرات الافراد والشركات العامة والخاصة و المؤسسات المالية لتمويل الانفاق الحكومي.

5. تقليل الاعتماد علي الاستدانة من البنك المركزي في تمويل عجز الموازنة.[4]

3) **دراسة:** وجدان مهدي احمد عبد القادر عنوان الرسالة: سياسة إحداث العجز فى الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة موازنة السودان للفترة من 87/86 – 2005م) – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السنة: 2009

تناول هذا البحث موضوع التمويل عن طريق إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة. وتتلخص المشكلة في هذه الدراسة علي معرفة أثر التمويل بالعجز علي الاقتصاد السوداني. ومدى فعالية سياسة إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة وتأثيرها علي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لفترة عشرين سنة امتدت من 87/86 والي عام 2005م وكان الهدف من الدراسة يتمثل في الآتي:-

أ- معرفة أسباب انتهاج هذه السياسة في السودان.

---

[4] هدي محمد سلمان عنوان الرسالة : التمويل بالعجز وأثرة علي التضخم في السودان (1990– 1998) – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، غير منشورة ، السنة : 2003م

ب- بحث أثرها في الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة.

ج- معرفة موقف الاقتصاد الإسلامي من هذه السياسة.

د- التوصل بعد النتائج إلي إمكانية الاستمرار في هذه السياسة أو تجنبها وقد استخدمت في هذه الدراسة منهج دراسة الحالة والمنهج الإحصائي حيث تم إيجاد نتائج العلاقات بين التمويل بالعجز والمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة باستخدام برنامج Statistical Package for Social) Sciences SPSS) وهو يعني الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية بالإضافة إلى المنهج التاريخي. وكانت فرضيات البحث تتمثل في الآتي:

1- يترتب علي التمويل التضخمي آثاراً ضارة بالنشاط الاقتصادي وتم إثبات هذه الفرضية من خلال الدراسة.

2- يتطلب نجاح سياسة التمويل التضخمي جهازاً إنتاجياً مرناً عليه فهي لا تناسب اقتصاديات الدول النامية وتم إثبات هذا الفرضية وجاءت التوصية بان تستخدم هذه السياسة عند الضرورة القصوى وفي مشروعات استثمارية مضمونة وسريعة العائد استناداً إلي القاعدة الشرعية التي تنص علي أن الضرورات تبيح المحظورات مع مراعاة ان الضرورة تقدر بقدرها وأيضاً جلب المصلحة مقدم علي دفع المفسدة.

3- يخل التمويل التضخمي بعدالة توزيع الدخل القومي ولقد تم إثبات هذا الفرضية من خلال ما يحدثه مثل هذا التمويل من زيادة عرض النقود وزيادة الطلب الكلي علي العرض الكلي وبالتالي الآثار التضخمية التي من بينها اختلال عدالة توزيع الدخل القومي.

4- تبعية بنك السودان للحكومة وعدم تمتعه بالاستقلالية الكاملة أدى إلي زيادة حجم التمويل بالعجز وقد تم إثبات هذه الفرضية ويؤكدها التغيرات المتكررة للمادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959م . والمتعلقة بمنح السلفيات المؤقتة للحكومة أيضاً تؤكد هذه النتيجة زيادة معدل تغيير محافظي البنك Turn over Rate of Central Bank Governors.[5]

5- استخدم جل التمويل التضخمي في السودان لتمويل أنشطة غير إنتاجية واتضح صحة ذلك الفرض من نسبة تمويل التنمية من جملة التمويل بالعجز وانصراف جل التمويل إلي تمويل نفقات الحكومة الجارية. كما توصلت الباحثه الى عدة نتائج إضافية أخرى.

---

[5] وجدان مهدي احمد عبد القادر عنوان الرسالة: سياسة إحداث العجز فى الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة موازنة السودان للفترة من 87/86 – 2005م) – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، غير منشورة، السنة 2009م

4) دراسة: ياسر التوم محمد احمد علي عنوان الدراسة النموذج القياسي لتفسير ظاهرة التضخم في السودان في الفترة من 1988 – 2000م بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية. جامعة النيلين السنة: 2001م

يهدف البحث الي معرفة تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي عرض النقود ،سعر الصرف ،التمويل بالعجز علي المتغير التابع التضخم وذلك بهدف الوصول الي نموذج قياسي يحدد العلاقة بين المتغيرات المذكورة أعلاه. استخدم الباحث المنهج الوصفي التاريخي للدراسة ومن خلال الدراسة وبإتباع الطرق الاحصائية التحليلية تم التوصل الي النتائج التالية:

1. ان العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يمكن تمثيلها بعلاقة خطية وهذه المتغيرات المستقلة مجتمعة ذات تأثير قوي ومعنوي علي النموذج.[6]

2. تم تحليل نموذج التضخم بالطريقتين Enter و Stepwise وفي طريقة Enter تم إدخال جميع المتغيرات المستقلة المحددة أعلاه في النموذج ، وكانت نتائج التقدير مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية من ثّم إدخال الناتج المحلي الاجمالي فقط بإعتبارة اقوي المتغيرات إرتباطاً مع التضخم وكانت النتيجة معنوية. [7]

ملخص مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

اما ما اضافته هذه الدراسة عن الدراسات السابقة انها تناولت دراسة عجز الموازنة العامة كمتغير تابع والتغيرات التي تطرأ عليه خلال فترة الدراسة والعوامل التي تؤثر عليه وقياس مدي تأثير المتغيرات مجتمعة علي عجز الموازنة العامة باستخدام برنامج الـــ E – Views وبناء النموذج الأمثل لعجز الموازنة العامة.

---

[6] وجدان مهدي احمد عبد القادر عنوان الرسالة : سياسة إحداث العجز فى الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة موازنـــة الســـودان للفترة من 87/86 – 2005م) – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيـــا، غيـــر منشـــورة، الســـنة 2009م

[7] ياسر التوم محمد احمد، دراسة لنيل درجة الماجستير في التنمية الإقتصادية بعنوان النموذج القياسي لتفسير ظاهرة التضخم في السودان في الفترة من 1988م – 2000م، جامعة النيلين، غير منشورة، السنة 2001م.

الفصل الثاني

مفهوم الموازنة العامة للدولة

المبحث الأول: الموازنة العامة

المبحث الثاني: المشاكل التي تواجه اعداد الموازنة العامة للدولة

المبحث الثالث: العجز في الموازنة العامة للدولة

الفصل الثاني

مفهوم الموازنة العامة للدولة

المبحث الأول: الموازنة العامة

اولاً: تعريف الموازنة العامة:

لم يتفق علماء المالية علي تعريف موحد لموازنة الدولة لما لها من مؤشرات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وكذلك يعرف الفكر الحديث الموازنة العامة بعدة تعريفات تصب كلها في بوتقة واحدة وتشمل عناصر وموضوعات وافكار متشابهة ومن هذه التعريفات: ارتأي احد المؤلفين القول: إنه كان من الأفضل أن يطلق علي الموازنة الدولة اسم " الميزانية التقديرية" للدولة أُسوة بتسمية مثيلاتها في المؤسسات التجارية.[8]

بينما يعرفها آخر بقوله : إن كلمة الموازنة أصلاً تعني حقيبة النقد أو الوعاء النقدي الذي يستخدم لواردات ونفقات الدولة،[9] ويذهب آخر بقولها بأنها (صك تشريعي تقدر فية نفقات الدولة وواردتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجبة الجباية والإنفاق). [10]

أما المركز العربي للتطوير الإداري فيعرف الموازنة بأنها (تقرير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وايراداتها لمدة زمنية مقبلة وهو يمثل الإدارة الرئيسية للسياسة المالية التي تسير عليها الدولة).[11]

وايضاً يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة : بأنها مجموعة التقديرات المعتمدة لمصروفات الدولة في خلال السنة المالية القادمة ووسائل تمويل تلك المصروفات.[12]

وتعرف ايضاً: (بأنها عبارة عن بيان تقديرمعتمد لنفقات، وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية عادةً ما تقدر بسنة) أو(انها بيان تقديري مالي يمكن للحكومة ان تنفقة، او تجبية خلال سنة واحدة) أو (انها بيان تقديري لنفقات الدولة، وإيراداتها عن مدة زمنية محددة غالباً ما تقدر بسنة ترصد في وثيقة تعرض علي السلطة التشريعية لإجازتها).

أو (انها وثيقة تعدها الحكومة، وتتضمن نفقاتها ، وإيراداتها عن مدة سنة وتعتمد من قبل السلطة التشريعية) أو (انها عبارة عن وثيقة تتضمن نفقات الدولة وإيراداتها المالية ، والتي من المنتظر تنفيذها خلال مدة زمنية مستقبلية غالباً ما تقدر بسنة).

---

[8] .احمد مراد، المحاسبة العامة في الجمهورية السورية، مطبعة دمشق، 1965م، ص: 48

[9] . Adams ,H. the Science of Economics , Henry , holt company , N . Y . 1899 . P 104

[10] . خطار شلبي، المالية العامة (الموازنة) المطبعة اللبنانية، بيروت، ص 16، وحلمي مراد ميزانية الدولة، ص: 29

[11] . المركز العربي للتطوير الاداري، ندوة الموازنة، تونس، 1983 م، ص1، وخطار شلبي، الموازنة، ص: 20

[12] . Buck , A , Public Budgeing , Herperte & Brothers , N . Y , 1929 , P . 177

وبتحليل هذه التعاريف نجد أن الموازنة العامة تتعرض لنشاطات الدولة الإقتصادية من خلال خطة مالية تتضمن نفقات الدولة ، وإيراداتها المالية ، والتي من المنتظر تنفيذها خلال مدة زمنية مستقبلية غالباً ما تقدر بسنة.

ويمكننا تحليل التعاريف السابقة الي العناصر التالية:

1. الموازنة العامة عبارة عن تقديرات إحتمالية لنفقات الدولة، وإيراداتها المالية ، اى تقدير مسبق لحجم نفقاتها، وإيراداتها، وكيفية تنظيمها، وتحصيلها، وتنفيذها. فهي عبارة عن ارقام مبالغ انفاقية وإيرادية من المنتظر الحصول عليها، وإنفاقها خلال سنة واحدة. وبما أن هذه الأرقام تقديرية إحتمالية فيمكن أن تزيد، أو تنقص، ولكن ضمن حدود لا تتعداها، و إلاّ كانت الموازنة غير دقيقة في إعدادها.

2. الموازنة العامة عبارة عن وثيقة معتمدة تعتمد من قبل السلطة التشريعية بعد أن تعدها وتنظمها السلطة التنفيذية يجب أن تقر الموازنة العامة ، ويصدق عليها من قبل ممثلي الشعب فقد درج الفكر المالي القديم، والحديث علي إقرار الموازنة وإخضاع إعتمادها لإجراءات دستورية قانونية محددة من شأنها أن تسهل علي أعضاء السلطة التشريعية مناقشتها ، وتفحص بنودها بشكل وافٍ ومستفيض.

هذا ولقد درج الفكر المالي علي أن إعداد الموازنة انما يتم من قبل السلطة التنفيذية علي إعتبار انها الحكومة والمكلفة بتنفيذ بنود الموازنة بشقيها الإنفاقي والإيرادي، ويمثل الحكومة عادةً وزير المالية.

هذا ويعتبر إقرار الموازنة من قبل البرلمان انها صدرت بقانون ، ويجب تنفيذه فالإعتماد يعني إذناً صريحاً للحكومة بالتعرف بأموال الأمة، اى بإنفاقها، وهذا يتم ضمن الحدود والاشكال المرسومة لخطة الموازنة. ويعتبر هذا الإذن من اقوي الحقوق التي تتمتع بها السلطة التشريعية المخولة دستورياً بإعطائة ، وبحيث يخوّل هذا الإذن حق مراقبة السلطة التنفيذية في تنفيذها للموازنة وطبقاً لاوجة الانفاق المرسومة.[13]

ويتناول حق السلطة التشريعية بنود الموازنة الإيرادية والإنفاقية فتجيزها كلها، أو ترفضها كلها ، اما السلطة التنفيذية فلها الخيار بتنفيذ بنود النفقات كلها، أو بعضها، ولكن ليس لها هذا الخيار بالنسبة لبنود الإيرادات، ومن ثم فعليها أن تقوم بتحصيلها كلها، والاّ كانت مخالفة لشروط إجازة الموازنة.

---

[13] المركز العربي للتطوير الاداري، ندوة الموازنة، تونس، 1983م ،سبق ذكرها، ص:1

3. الموازنة العامة سنوية اى عادة ما تكون لمدة سنة مقبلة ، يجري في نهايتها تقييم لما تم إنفاقة وما تم تحصيلة.

هذا لا يشترط أن تتوافق السنة الميلادية مع سنة الموازنة فقد تبدأ الأخيرة مع بداية السنة الميلادية الجديدة في اليوم الأول من الشهر الأول منها ، وقد تبدأ في الأول من الشهر السادس او السابع من السنة الميلادية أو في الأول من اى شهر فيها.[1]

فمن التعريفات يتضح لنا اركان الموازنة:

1. انها تقديرات كمية مالية.
2. انها خطة شاملة منسقة تتعلق بفترة مستقبلية.
3. انها تركز علي الخطة العامة للدولة ومتطلباتها.
4. انها تعتمد علي ارتباط المسئولين بها وهذا لا يأتي الاّ بمشاركتهم في وضع الخطة.
5. انها تمكن الادارة من متابعة و تنفيذ وإتخاذ القرارات.
6. انها تهدف في النهاية الي تحقيق الكفاية القصوي.

ثانياً : خصائص الموازنة العامة للدولة:

للموازنة مجموعة من الخصائص منها مايلي:

أ.الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة:

تتضمن الموازنة العامة للدولة، توقعاً لأرقام مبالغ النفقات العامة والإيرادات العامة لمدة لاحقة غالباً ما تكون سنة، ويتطلب هذا الطابع التقديري للموازنة العامة، اقصي درجات الدقة والموضوعية، اذ تتوقف اهمية الموازنة العامة علي دقة معاييرالتوقيع والتقدير، ونجاحها في تقليل هامش الخطأ، وتقليص الفجوة بين التقدير والواقع، ولا يمكن لمثل هذا التقدير للموازنة العامة ان يتم بمنأي عن تغيرات النشاط الاقتصادي الكلي.

فتقوم اجهزة الدولة المختلفة ، بتقدير حجم النفقات العامة والإيرادات العامة ، اللازمة من اجل تنفيذ السياسة المالية، بحيث تأتي هذه التوقعات بصورة مفصلة و موزعة بين الإيرادات العامة المختلفة ، ومقسمة حسب انواعها المتعددة ، وبما يتفق مع ابعاد السياسة المالية للدولة.

ب. الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية:

---

[1] . تعريف ينظر في الميزانية: د. السيد عبد المولي، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص 473 – 487 . وقطب ابراهيم محمد : الموازنة العامة للدولة، القاهرة، 1977، ص 9 – 16 . و د . غازي عناية، كتاب اصول الميزانية العامة في الفكر المالي الاسلامي، دار الجبل، بيروت، 1989 م، ص: 9 .

ان وجود تقديرات للإيرادات العامة والنفقات العامة، لا يكفي وحدة لتكون امام موازنة عامة للدولة بل لا بد من ان يقترن هذا التقدير بموافقة او بإجازة من السلطة التشريعية علي هذا التقدير اى ان موافقة السلطة التشريعية واعتماد الموازنة العامة شرط اساسي لتنفيذ الموازنة العامة، وبدون هذه الموافقة ، تبقي الموازنة مشروعاً مقترحاً غير قابل للتنفيذ. [1]

يلاحظ ان موافقة السلطة التشريعية تنصرف بصفة اساسية الي النفقات العامة، وذلك ان موافقة ممثلي الشعب علي النفقات العامة، تعطي الحق للسلطة التنفيذية " الحكومة"، القيام بعملية الانفاق حسبما هو محدد في الموازنة العامة، اما اعتماد السلطة التشريعية للإيرادات العامة فلا يعطي الحكومة حق الاختيار بتحصيل او عدم تحصيل الإيرادات العامة، حيث ان الإيرادات العامة واجبة التحصيل، استناداً الي القوانين التي تفرضها، والوقائع التي توجبها (الضرائب) ومباشرة الدولة لنشاطها الصناعي والتجاري.

لكن ليس معني إجازة السلطة التشريعية ان تنفرد هذه السلطة بمختلف خطوات الموازنة العامة، بل تقسم الاختصاصات بينها وبين السلطة التنفيذية الإعداد والتنفيذ، واختصاص السلطة التشريعية الموافقة والرقابة .

ج. الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة:

تعتبر الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية والمالية بمثابة خطة مالية تعد في ضؤ من تفضيل اقتصادي ، يعبر عن الاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة و يضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة ، علي النحو الذي يكفل تحقيق اقصي اشباع ممكن للحاجات العامة، خلال فترة زمنية قادمة هي السنة وهي بذلك لا تختلف عن اية خطة اقتصادية تقوم علي وضع تقديرات لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، الامر الذي يضفي عليها كذلك خصائص قانونية وادارية وسياسية تنعكس بشكل واضح فيما تتطلبة من اجراءات، وما تقوم عليه تقديراتها من قواعد واسس. وفي جميع الاحوال يجب ان يفصل بين بداية السنة المالية ونهايتها اثنا عشر شهراً ،قد تتفق مع بداية السنة الميلادية ونهايتها وقد لا تتفق معها.

د. الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق اهداف المجتمع :

تضع الدولة خطة اقتصادية شاملة، ومن ثّم تقرر الي جانبها السياسات والبرامج لتحقيق الاهداف التي وردت في الخطة الشاملة، الا ان الحكومة قد تنحرف بهذه السياسات والبرامج

---

[1] . المرجع السابق، ص: 10

لتحقيق مآربها، فتضع البرنامج المناسب لإرضاء فئة او طبقة دون اخري او تستخدم البرنامج لمصلحة السلطة الحاكمة لخوض احدي المعارك الانتخابية. [114]

ولكن تأتي الموازنة العامة لتحدد المسار الصحيح الذي يؤدي الي تحقيق اهداف الخطة الشاملة والذي يجب ان تلتزم به الحكومة، لتحقيق الاهداف السنوية المرحلية املاً في الوصول الي الاهداف النهائية المحددة للمجتمع فالموازنة العامة هي الاطار الذي ينعكس فيه اختيار الحكومة لاهدافها البعيدة، واداة الحكومة لتحقيق تلك الاهداف.

وبرزت اهمية الكميات " المتغيرات" المالية للإيرادات والنفقات، وبما تتميز به من مرونة في الاستخدام في تحقيق اهداف المجتمع واصبح من المتعذر فصل الموازنة العامة عن الخطة الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة بعد ان اصبحت الموازنة العامة، اداة من ادوات تحقيق الاهداف المحددة في الخطة الشاملة للدولة.

هـــ. الموازنة العامة عمل اداري ومالي:

تتطلب الموازنة العامة مجموعة من الاجراءات الادارية والمالية، تتخذها السلطة التنفيذية، حتي تتمكن من خلالها تنفيذ السياسة المالية للدولة، فالسلطة التنفيذية هي التي تتولي عملية اعداد الموازنة العامة و تتولي فيما بعد اعتمادها من السلطة التشريعية، فالموازنة العامة من الناحية الادارية والتنظيمية خطة عمل يتم بمقتضاها توزيع المسؤوليات المتعلقة بإتخاذ القرارات التي تتطلبها عملية التنفيذ علي مختلف الاجهزة الادارية والتنفيذية بما يضمن سلامة التنفيذ، وتحت اشراف السلطة التشريعية الممثلة للشعب، وبذلك يضمن الشعب عدم تجاوز السلطة التنفيذية للإعتمادات المقررة، وفق اوجة الإنفاق المحددة، ويضمن كذلك تحصيل الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المقررة في الموازنة العامة. [15]

ثالثاً : قواعد الموازنة العامة :

تخضع الموازنة العامة لعدد من القواعد او المبادئ تتمثل في اربعة مبادئ وهي:

1. مبدأ سنوية الموازنة العامة:

ويقصد بها أن يكون اعداد الموانة لسنة واحدة مقبلة اى أن يكون تقدير الإيرادات المالية العامة والنفقات المالية العامة عن مدة سنة قادمة.[16]

هذا المبدأ أُجيز الخروج عنه لأسباب خاصة، وذلك كأن تصدر السلطة التشريعية الموازنة لمدة اقل من سنة اذا لم تتمكن من اعتماد الموازنة الجديدة قبل بدء السنة المالية. او تقرر

---

[14]. خالد شحادة الخطيب و د . احمد زهير شامية، اسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2007م، ص: 271 – 274

[15] . د . خالد شحاتة الخطيب و احمد زهير شامية، مرجع سبق ذكرة، ص: 274

[16] أ . د . غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الاولي، 1998 م، ص: 229

الدولة تعديل بداية السنة المالية لديها، او لما تضع الدولة موازنة لمدة اكثر من سنة لتنفيذ مشروعات طويلة المدي،ولكن ان التصديق علي الموازنة كل سنة من قبل السلطة التشريعية تعتبر تلك مدة نموذجية لتقدير الإيرادات والنفقات تبررها عدة أمور أهمها:[17]

أ . إن المدة الزمنية الاقل او اكثر من سنة قد تثير صعوبات يصعب حلها. فلو كانت المدة اقل من السنة فإنه يصعب إعداد الموازنة خلالها، لان التحضير والإعتماد لبنودها يحتاج لوقت هذه الحالة قد يجئ تقدير الإيرادات، والنفقات الحكومية غير دقيقة، مما يؤدي الي خلق آثار سلبية تمس النشاط المالي للدولة، وبالتالي يمنع من تحقيق الاهداف المرجوة من الموزانة.

ولو كانت المدة اكثر من سنة، فإن ميعاد تنفيذها يصبح بعيداً عن ميعاد تحضيرها مما يجعل عملية تقدير الإيرادات، و النفقات شاقة، و صعبة وغير دقيقة وبعيدة عن الواقع.

ب . إن كثير من الإيرادات المالية جري العرف ان تُجبي كل سنة كالضرائب المباشرة علي الدخل وعلي رأس المال ، مما يسهل علي الدولة إجراء تقديراتها لإيراداتها المالية العامة سنوياً.

ج . ان معظم الحسابات العامة، والخاصة يتم إجراؤها عادةً كل سنة. فالمشروعات العامة الحكومية، وكذلك المشروعات التابعة للقطاع الخاص غالباً ما تحدد حساباتها، وتناقش وتراجع بنود موازناتها سنوياً سواء للإعداد، او التقييم. اى الإعداد المسبق، او التقييم النهائي الختامي لحساباتها وموازناتها.

هذا فضلاً عن ان بعض الحسابات الحكومية التقييمية كحسابات الدخل القومي والتي هي وثيقة الصلة بحسابات الموازنة العامة – غالباً ما تتم سنوياً. مما يجعل من سنوية الموازنة العامة فترة زمنية مناسبة لتقييم السلطة التشريعية لها. وبالتالي لإحكام رقابتها علي الأعمال المالية للسلطة التنفيذية ، فتحد من مبالغاتها في تقديراتها المالية سواء لإيراداتها، او نفقاتها. فلو كانت المدة اقل من السنة تتضاعف تكاليف الرقابة، ولو كانت اكثر من السنة تضعف وتقل هذه الرقابة.

غالباً ما تتم الحسابات النهائية للموازنة العامة بطريقتين:

اما الطريقة الاولي فتتمثل في حساب، وحصر الإيرادات المالية الحقيقية، والتي جري تحصيلها والنفقات التي انفقها خلال السنة فعلاً. وما لم يُحصل او ينفق يرحل الي إعتمادات السنة المقبلة.

---

[17] . محمد حلمي مراد، مالية الدولة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة 1957 م، ص 62 ، واحمد جامع، فن المالية، ص:43

اما الطريقة الثانية فتتمثل في حساب، وقيد جميع الإيرادات التي تم تحصيلها فعلاً، والتي لم يتم تحصيلها فعلاً، والتي لم يتم تحصيلها، وكذلك قيد النفقات التي تم انفاقها والتي لم يتم انفاقها، وجري الاعتماد لها في الموازنة عند اعدادها.[181]

ويفضل علماء المالية الطريقة الثانية علي إعتبار انها تبرز المركز المالي الحقيقي للدولة وانه هو الذي يعكس صحة بنود الموازنة عند تقدير ايراداتها ونفقاتها.

2. مبدأ شمولية الموازنة العامة : يقصد بعمومية الموازنة أن تشتمل الموازنة العامة علي كافة الموارد العامة والمصروفات العامة بحيث لا تخصم اى نفقة من اى مورد ولا يخصص مورد معين لمصروف معين.

ويبرر مبدأ الشمولية هذا بضمان حسن التوزيع للإيرادات المالية العامة بعيداً عن مظاهر المحسوبية والإسراف والتبذير ، وبحيث لا يسمح لاى وزارة ، أو دائرة حكومية أن تتلاعب بإيراداتها ونفقاتها . ويبرر هذا المبدأ ايضاً بوضوح بنود الإيرادات ، والنفقات العامة في الموازنة مما يتيح ويسهل من احكام الرقابة علي هذه البنود سواء من قبل السلطة التشريعية او السلطة التنفيذية ذاتها. [192]

3. مبدأ وحدة الموازنة: يقصد بوحدة الموازنة ان تدرج كافة الموارد والمصروفات المتعلقة بكافة المصالح التابعة للدولة عن العام القادم في موازنة واحدة ، وقد توجد إستثناءات تقتضيها الضرورة تسمح بالخروج علي هذا المبدأ ، فتوجب اعداد موازنات غير عادية او موازنات ملحقة او موازنات مستقلة او موازنات مستقلة.[203]

والموازنة غير العادية يقصد بها موازنة الظروف الإستثنائية غير المتوقعة وتموّل بموارد مالية إستثنائية، وبعبارة اخري يقصد بها موازنة الظروف غير العادية: كموازنات الحروب والحملات العسكرية، وموازنات الظروف المناخية الطارئة: كالجفاف، والفيضانات، والزلازل، والكوارث[214] البيئية، والامراض وموازنات المشروعات الضخمة التي يحتاج تمويلها الي نفقات كبيرة والتي تعتبر نفقات غير عادية تقتضي الضرورة اعداد موازنة غير عادية تدرج فيها حيث تموّل عادة بإيرادات مالية غير عادية.

الموازنة الملحقة يقصد بها موازنة بعض المرافق، والمشروعات، والمؤسسات ذات الطابع الإقتصادي او الإجتماعي او العلمي او الصناعي او التجاري او الزراعي، والتي لا تتمتع

---

(18) أ . د . غازي عناية ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، مرجع سبق ذكرة ، ص 230 – 231

(19) د . ابراهيم القاسم رحاحلة ، مالية الدولة الاسلامية ، ص 131

(20) د. غازي عناية ، المالية العامة والتشريع الضريبي ،مرجع سبق ذكرة ، ص 231

(21) د. غرياوي ، الموارد الاسلامية والضرائب المعاصرة ،ص 29 ، وخطار شلبي ، الموازنة ص 35

بشخصية إعتبارية حيث تقتضي ظروفها العامة الاساسية للدولة، ولكنها تلحق بها، و دون ان تدرج بنودها مع بنود الموازنة العامة.

بعبارة أخري تتمتع الموازنات الملحقة ببنود وجداول تدون فيها إيراداتها ونفقاتها بشكل مستقل عن بنود ، وجداول الموازنة العامة، ويتم إعدادها من قبل مرافقها، ومؤسساتها تسهيلاً لمهامها في إدارة شؤونها بأسلوب اقتصادي، واداري سليم بعيد عن الروتين، والتعقيد الحكومي، وكذلك حفزاً لها علي تطبيق اساليب الادارة الحديثة.

تخضع الموازنات الملحقة لنفس احكام الموازنة العامة من حيث مناقشتها وتقديراتها ومناقشة بنودها الإيرادية والاتفاقية من قبل وزارة المالية وتقدم عادة مع الموازنة العامة، ولكن بشكل منفصل عن جداولها الانفاقية والايرادية و لمناقشتها، واجازتها من قبل السلطة التشريعية.

ولذلك فإيراداتها، ونفقاتها لا تدرج في الموازنة العامة للدولة، ولكن الذي يدرج فيها فقط ما يتحقق من فائض، او عجز في الموازنة الملحقة حتي تستطيع الدولة معالجة هذا الخلل عن طريق موازناتها العامة. [1]

اما الموازنة المستقلة ويقصد بها موازنة بعض المؤسسات العامة التي تتمتع بشخصية إعتبارية معنوية مستقلة، و ذات اهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وعلمية ..... الخ.

وتتمتع بإستقلال اداري ومالي منفصل عن الموازنة العامة. ولها نظامها الاداري والمالي الخاص بها وغالباً ما يصدر قانون بإنشائها، وتتسم بالسمات التالية:

أ. تتمتع بشخصية إعتبارية معنوية تجعلها مستقلة عن شخصية الدولة ولها جهازها الاداري والمالي الخاص بها ، وتنفرد بأساليبها في اعمالها عن أساليب اجهزة الدولة الاخري.

ب.عدم خضوعها لاحكام وقواعد الموازنة العامة للدولة وهي مستقلة عنها من حيث الاعداد، او التنفيذ، او تحقيق الأهداف.

ج.لها موازنات الخاصة بها والتي لا يشترط ان تتوافق سنتها المالية مع بداية او انتهاء مع السنة المالية للموازنة العامة للدولة.

د.تنفرد بإستقلال اعمالها ونشاطاتها الادارية والمالية والمحاسبية . فهي تقوم بوضع تقديراتها المالية والايرادية والانفاقية، و اقرارها واعتمادها ونشرها وتقوم ايضاً بوضع قواعدها المالية والمحاسبية وبقية موظفيها الاداريين والماليين والمحاسبيين.[1]

---

[1] . المرجع السابق، ص: 36 .

[1] . أ . د . غازي عناية ،المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سبق ذكرة، ص: 233 – 234

ه.تحتفظ بفوائضها المالية، و ترحل الي الموازنة العامة كما تتكفل بتغطية عجزها المالي بمفردها ولها الخيار في ذلك اما بحصولها علي اعانة من الدولة او بالاقتراض من الدولة او المؤسسات او الافراد. [2]

4. مبدأ توازن الموازنة: يقصد بتوازن الموازنة، ان تكون المصروفات العامة متساوية مع الموارد العامة المحصلة من الضرائب والرسوم وموارد الدولة الخاصة، بحيث لا تزيد المصروفات العامة علي الموارد العامة.[2]

يترتب علي هذا التوازن ان تغطي النفقات العامة بالايرادات العامة التقليدية، والاّ فإن زيادة الايرادات العامة عن النفقات العامة سيؤدي الي حدوث خلل في توازن الموازنة يتمثل في ظهور فائض فيها.

كذلك فإن نقص الايرادات العامة عن النفقات العامة سيؤدي ايضاً الي حدوث خلل في توازن الموازنة يتمثل في ظهور عجز فيها. وكلتا الحالتين تتعارضان مع مبدأ توازن الموازنة، ومن هنا يجب ان لا تنقص الايرادات العامة، وذلك لكي لا تلجأ الدولة الي مصادر ايرادية غير تقليدية: كالقروض والاصدار النقدي الجديد، نظراً لما يترتب عليها من ارتفاع في الاسعار، وانخفاض القوة الشرائية للنقد المحلي المتداول.

من هنا يجب الا تزيد الايرادات العامة عن النفقات العامة، وذلك لكي لا تلجأ الدولة الي سياسة الانكماش، اى تقليل الاموال النقدية التي بأيدي الافراد، فيقل انفاقهم وهذا ليس من مصلحة معظم فئات الشعب المتوسطة والفقيرة.

ان مبدأ توازن الموازنة يقتضي وجود موازنة بلا فائض وبلا عجز اى موازنة تتعادل فيها بنود الايرادات العامة مع بنود النفقات العامة كلياً وعلي إعتبار ان مثل هذا التوازن ضروري لاستقرار الاوضاع المالية، والاقتصادية، ومنها استقرار الاسعار. [122]

رابعاً : انواع موازنات الدولة:

موازنة البرامج والآداء:

"هي مجموعة الاساليب التي يتم بواسطتها تمكن مدراء البرامج من التركيز علي تنفيذ الاهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة ، ومقارنة تنفيذ هذه الاهداف حسب الوقت، ساعات العمل والمواد، إن هذا النظام يزود من يستخدمة بمعلومات لا يمكن له الحصول عليها

---

[2] . د . ابراهيم القاسم رحاحلة، مالية الدولة الإسلامية ،مرجع سبق ذكرة، ص: 133

[22]. أ .د . غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سبق ذكرة، ص: 234 – 235

من خلال طرق الموازنة التقليدية، إذ يساعد في الحصول علي نتائج اساسية ويهئ قاعدة افضل لاتخاذ القرارات"

و بناءً عليه فإن موازنة البرامج والآداء تتطلب توفير المقومات التالية:

1. تحديد الوحدات التنظيمية المسؤولة عن تنفيذ البرامج.
2. تحديد مصادر وحجم الاموال المحصلة.
3. تحديد تكاليف البرامج والانشطة المختلفة.
4. اقتراحات البرامج التي تتناسب مع كل اختصاص وتحديد المشروعات .
5. تحديد الاهداف قصيرة و طويلة الاجل في نطاق الاختصاصات الرئيسية التي من اجلها تم طلب الاموال.

ونجد عناصر موازنة البرامج والآداء تلبي العناصر المؤلفة للموازنة العامة للدولة الاساسية وهي بذات الوقت الاسباب التي دعت الي اعتماد هذا الاسلوب في الموازنة وهي:[223]

خصائص موازنة البرامج:

ان اهم خصائص موازنة البرامج والآداء هي كما يلي:

1. تهتم بالبرامج والانشطة التي تعهد الي الوحدات الادارية الحكومية مهمة تنفيذها او القيام بها، وبناء علي هذا فإنه يتحدد نطاق القياس المالي بمجموعة من البرامج مقسمة الي انشطة ومشاريع فرعية، ويهدف القياس المالي الي تحديد تكلفة كل برنامج علي حدة، كما ان عملية اعداد الموازنة في صورتها النهائية تمثل حجم الانفاق عن سنة مالية في شكل برامج.
2. تصنيف الموازنة تصنيفاً طبقاً للبرامج التي تزمع الحكومة القيام بها ، فيتم اعداد الموازنة في شكل مجموعة من البرامج بما في ذلك تكاليف تنفيذها كما صادقت عليها واقرتها السلطة التشريعية.
3. تنطبق قاعدة سنوية الموازنة علي البرامج والآداء مع ربطها بفترة البرامج والانشطة لكل وحدة ادارية وحكومية علي حدة، فهذا النوع من الموازنات يهتم اساساً بتكاليف التنفيذ المطلوب تمويلها خلال سنة مالية واحدة.
4. يجب ان يكون العاملون في اجهزة الموازنة من المتخصصين في العلوم الادارية الحديثة مثل محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية واساليب التحليل المالي.

مزايا موازنة البرامج والآداء:

---

[23] د . خالد شحاتة الخطيب، ود . احمد زهير شامية، مرجع سبق ذكرة، ص:347

1. تزيد مسؤولية الادارة ورقابتها المحاسبية ،ويقدم التقسيم الاداري اداة اضافية للتحليل ، تزيد من حرص الوحدات الادارية علي مساهمتها في برامج الادارة علي تكلفة هذه المساهمة ، الامر الذي سيؤدي الي رفع كفاءة الادارة في ظل انضباط مالي.

2. ان الدراسة التفصيلية التي تتطلبها موازنة البرامج والآداء ستظهر الازدواج و التداخل في برامج و انشطة الحكومة الامر الذي يؤدي الي تلافيها. [1]

3. المرونة في توزيع المخصصات علي المهام والانشطة وفقاً لأهميتها النسبية مما يؤدي الي الاستخدام الامثل للموارد.

4. ايجاد نظام محاسبي علي درجة عالية من الكفاءة لتسجيل البيانات المالية وحصر تكاليف الحكومة كافة واعداد التقارير الموثوق فيها.

5. توفير اداة فاعلة لدي السلطة التشريعية في تقييم اداء الحكومة.

6. امكانية استخدام بياناتها لخدمة الخطط طويلة الاجل.[24]

موازنة التخطيط والبرمجة:

تعرف بأنها " الموازنة التي تهتم اساساً بالتخطيط الشامل، و تكاليف المهام، او الانشطة، ومدخل موازنة البرامج، يستلزم التحديد المسبق للتكلفة الكلية للمهمة المعينة بغض النظر عن الوحدات التنظيمية التي قد تستخدم لتنفيذ هذه البرامج ".

وان هذا النوع من الموازنات يركز علي النقاط التالية:

1. الاعتبارات طويلة الاجل.
2. تحليل الانظمة والكلفة والمنافع.
3. تطوير وعرض البيانات عن الآثار الكلية.
4. بيان البدائل المحتملة المتعلقة بقرارات تخصيص الموارد، لتنفيذ البرامج والانشطة المختلفة، وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

خصائص موازنة التخطيط والبرمجة:

1. تركز موازنة التخطيط والبرمجة علي الاهداف العامة التي تحاول الحكومة تحقيقها عن طريق البرامج والانشطة الحكومية، ويوجد القياس المحاسبي نحو تحديد تكلفة الهدف العام، وليس نحو تحديد تكلفة برنامج او نشاط معين.

2. لا تلتزم هذه الموازنة بقاعدة سنوية الموازنة، اذ انها ترتبط اساساً بأهداف محددة يتم تحقيقها علي مدي يزيد عن السنة.

---

[1] المرجع السابق، ص: 348

[24] د . خالد شحاتة الخطيب و د . احمد زهير شامية، مرجع سبق ذكرة، ص: 347 – 352

3. يتم تبويب الموازنة طبقاً للأهداف العامة التي تحاول الحكومة تحقيقها، مع اظهار البرامج والانشطة الحكومية كمجرد وسائل لتحقيق الأهداف، ويقصد بهذا القياس تكلفة تحقيق كل هدف علي حدة بغض النظر عن الوحدات التنظيمية التي تتولي عملية التنفيذ.

4. يتطلب تطبيق هذا النوع من الموازنات ان يكون العاملون بجهاز الموازنة متخصصين في اساليب التخطيط العلمي، وطرق التحليل الكمي، وبحوث العمليات والبرمجة، وغير ذلك من العلوم التي لها صله بالتحليل الاقتصادي والمالي.

5. تتدفق قرارات الموازنة العامة تفصيلياً من اعلي الي اسفل فهي تعد علي اعلي المستويات، وتصبح الوحدات الادارية الدنيا بمجرد وحدات تنفيذ تقوم بتنفيذ الموازنة و الخطة طبقاًللأوامر والتعليمات التي تضعها المستويات العليا.

6. لا توجد علاقة مباشرة بين ربط الموازنة والتنظيم الادارة للحكومة، او الوحدات التنفيذية.

عناصر نظام موازنة التخطيط والبرمجة:

هنالك اربعة عناصر اساسية لنظام التخطيط والبرمجة هي:

1.المذكرة التفسيرية للبرامج تقدم لكل نوع من البرامج، وترفق بها توصيات – ضمن إطار أهداف المؤسسة – تحدد البدائل التي جري تحريها، وتستعرض الدراسات التحليلية لجميع البرامج، والتي بموجبها يتم اتخاذ القرارات، بإختيار القرارات، بإختيار البرامج الرئيسية والفرعية للمنظمة.

2. خطة شاملة ولسنوات متعددة تضم البرامج، وتقديراتها المالية (خطة برامج ، وتقديرات مالية) والتي تقدم سنوياً دراسات عن التكلفة والعائدة، ولمدة سنوات متعددة في المستقبل وتستعرض البرامج التي تم الالتزام بتنفيذها، حتي توضح الصورة لإدارة الموازنة حول التزامات الحزينة لسنوات مقبله.[25]

3.دراسات خاصة يمكن القيام بها، وإنهاؤها وفق الحاجة، تزودنا بالدراسات التحليلية المشار اليها في المذكرة التفسيرية، وتحدد التكاليف في خطة البرامج وتقديراتها المالية علي نطاق اضيق من التكاليف المستخدمة في المذكرة التفسيرية او الهياكل الخاصة، ويتضمن تحليل مشكلات التكاليف الاقتصادية البديلة تكاليف الغرض، والتكاليف الحدية، وتكاليف النظم، ومن شأن الهياكل الخاصة ان تراجع الجهود السابقة، وتقارن بين بدائل البرامج، وتوازن بين الزيادة في التكاليف الي الزيادة في العائد، وكذلك تقييم تتابع العائدات وإجمالها.

---

[25]. د . خالد شحاتة الخطيب و د . احمد زهير شامية، مرجع سبق ذكرة ، ص: 356 - 357

4. هيكل البرامج ومن خلالة يتم تجميع نشاطات وتكاليف برامج المؤسسات في تصنيفات معينة، ويستخدم هيكل البرامج كنموذج للمعلومات وكإطار للتحليل، وهذا الهيكل لا يتسم بالثبات، ولكنه قد يخضع لبعض التغييرات من آونة لأخرى.

الموازنة الصفرية:

مفهوم الموزانة الصفرية:

هناك العديد من التعاريف والمفاهيم التي جاءت لتوضيح مفهوم الموزانة الصفرية نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر:

1.تعرف الموازنة الصفرية بأنها: (نظام يفترض عدم وجود اية خدمات او نفقات في البداية، ويعمل من اجل الحصول علي مجموعة من النتائج او المخرجات مع الأخذ في الإعتبار الحد الادني للتكلفة وتقييم مدة فاعلية الإنفاق وفقاً لهذا الإعتبار).

2.عرف (Michael H.) الموازنة الصفرية (ZBB) علي انها: (نظام بواسطتة يعد مشروع الموازنة في صيغتة النهائية، علي اساس تقييم لجميع البرامج والانشطة، سواء أكانت هذه الموازنة تشتمل علي مشروعات جديدة او قائمة فعلاً، ويتطلب ذلك تحليلاً كاملاً لمجموعات القرارات الخاصة بكل نشاط حكومي، وتحتوي مجموعات القرارات علي معلومات وبيانات كافية ، تمكن الإدارات المسؤولة عن الموازنة، تقييم كفاءة الأنشطة، ومقارنتها مع المشروعات البديلة المقترحة).

3. وقد عرفها ريتشارد ميلر (R.Miller) علي انها: (ذلك النوع من الموازنات الذي يتم بموجبة إغفال البرامج السابقة في بداية كل فترة مالية حتي يتسني مراجعة كل برنامج من الأساس (من الصفر) ووضع خطة جديدة للمخصصات دون ان يكون لأي برنامج أفضلية علي البرامج الأخري بسبب كونه تم إعتمادة سابقاً – اى وضعت له مخصصات وتم تنفيذ جزء منه).[26]

الموازنة الصفرية في مجال الحكومي:

بما ان الحكومة تقوم بتقديم المنافع والخدمات للمواطنين لإشباع حاجاتهم ، فهي بذلك مؤسسات خدمية، مما يمكنها من استخدام الموازنة الصفرية عند اعداد موازنتها وبذا فإن إعداد مشروع الموازنة العامة ضمن المؤسسات الحكومية وبإتباع الأساس الصفري للموازنة، ويوجب القيام بما يلي:

1. تحديد البدائل المتعلقة بالمشروعات والأنشطة القائمة فعلاً والجديدة معاً.
2. استبعاد البدائل، التي ليست في مستوي اداء معين.

---

[26] . د . خالد شحاتة الخطيب و د . احمد زهير شامية، مرجع سبق ذكرة، ص: 357 - 358

3. اختيار افضل البدائل، علي اساس عملية تحليل الكلفة والفائدة.

ويمكن القول ان نظام الموازنة الصفرية في المجال الحكومي يعتمد علي الآتي:

1. تكوين وتبسيط القرارات وتتضمن هذه الخطوة ترتيب وتنسيق القرارات والأنشطة القائمة حالياً والجديدة.[27]

2. ترتيب القرارات وتنشيطها وتتضمن هذه الخطوة وصفاً وتحليلاً للمشروعات والأنشطة القائمة حالياً والجديدة.

3. ترتيب القرارات وتنشيطها وتتضمن هذه الخطوة ترتيب وتنسيق القرارات والأنشطة حسب اهميتها في ضؤ تحليل التكلفة والفائدة.

4. توزيع وتخصيص الموارد المتاحة لتمويل المشروعات والأنشطة الأكثر جدوي من حيث الأولوية سواء أكانت هذه المشروعات والأنشطة قائمة فعلاً ام جديدة.

وتتلخص هذه الطريقة في استخدام الموازنة الصفرية بقيام كل وحدة تنظيمية بإعادة التقييم لجميع مشروعاتها، وكذلك ما يرد في برامجها من انشطة، سواء القائمة منها ام الجديدة، وذلك لمقارنة ما هي الفائدة المتحققة ، مقابل هذا ما هي الكلفة المتحققة والإجراءات المستخدمة لتحقيق ما سبق ليس بالضرورة ان تكون متشابهة بل تختلف بإختلاف الإحتياجات لكل منظمة.

ومع ذلك فهناك اربع خطوات رئيسية يجب القيام بها او التقيد بها عند اعداد مشروع الموازنة لكل وحدة إدارية وهي:

1. تحديد البرامج .
2. تقييم وتحديد اولويات البرامج لمواجهة المتطلبات.
3. تحليل كل برنامج الي مجموعة من المشروعات والأنشطة. [28]

المبحث الثاني: المشاكل التي تواجه اعداد الموازنة في السودان:

اولاً: مراحل إعداد الموازنة العامة في السودان:

أجهزة إعداد الموازنة العامة:

إن إعداد الموازنة العامة يتم من قبل السلطة التنفيذية، متمثلة طوراً بالوزراء المختصين وطوراً بوزير المالية ثم مجلس الوزراء وأخيراً المجلس الوطني حتي تتم إجازتها.[1]

وتتمثل هذه المراحل في:

1. جمع البيانات و المعلومات اللازمة:

---

[27] . د . خالد شحاتة الخطيب و د . احمد زهير شامية، مرجع سبق ذكرة، ص: 357 – 363

[28] المرجع السابق، ص: 363 – 365

وفي هذه المرحلة يقوم المجلس القومي للتخطيط الاقتصادي بجمع البيانات والمعلومات والمواجهات العامة للموازنة وفق المرتكزات التالية:[29]

أ.احكام الدستور.

ب.البرنامج الرئاسي للموازنة العامة.

ج.الملامح العامة للإستراتيجيات.

علي ضوء هذه الموجهات والمرتكزات يتم اصدار منشور لوزارة المالية والاقتصاد الوطني، تقوم وزارة المالية بتفصيل وتوضيح تلك الموجهات والمرتكزات وتصدر منشوراً لكل الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية مع مراعاة التوجيهات التالية:

1. تحري الدقة والمعقولية في الموازنة.
2. الإعتماد علي الإيرادات الحقيقية.
3. مراعاة المسؤولية ومشاركة الجميع في إعداد الموازنة : داخل الوزارات والمؤسسات والوحدات الحكومية يتم تكوين لجان وهذه اللجان تعمل علي جمع المعلومات لإعداد مشروع الموازنة داخل وزاراتها وتعمل علي تحليل البيانات اللازمة وعمل مقارنة مع موازنة السنة السابقة لها ومن ثّم إعداد الموازنة وإرسالها الي وزارة المالية.[30]

بوزارة المالية يوجد وزير دولة متخصص بالموازنة مع وجود إدارة كاملة تسمي إدارة اتنسيق والمتابعة (الحصر) وهذه الإدارة مهمتها عمل التنسيق اللازم لوضع الموازنة في اطار فني بعد استلام موازنات الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية بحيث تصبح الموازنة وثيقة واحدة وفق محددات وأهداف مسبقة بحيث لا تتجاوز الإيرادات ماهو مقدار وتحقيق التوازن في الافاق العام.

2 . إجازة الموازنـــة: تقوم وزارة المالية بإرسال وثيقة الموازنة والقوانين المصاحبة لها لمجلس الوزراء حيث يتم مناقشتها داخل القطاع الإقتصادي ومن ثّم يتم إرسالها الي المجلس الوطني ويتم مناقشتها مع إمكانية حدوث تعديل او إضافة. وعقب إجازة الموازنة في المجلس الوطني تصبح الموازنة قانوناً ساري يتم تطبيقة ولا يمكن تعديلة او الإضافة فيه.

3 . متابعة الآداء: وفي خلال متابعة الاداء تقوم وزارة المالية بإعداد تقرير ربع سنوي عن سير اداء الموازنة لمجلس الوزراء والمجلس الوطني وهو عبارة عن تلخيص لمجموعة

---

[29] د. حسين سلوم، القانون المالي والضريبي، 1990م، ص: 214

[30] أ .د.بابكر محمد التوم، محاضرة عن اساليب إعداد الموازنات، ابريل 2011م، بجامعة الزعيم الازهري

التقارير الربع سنوية التي وردت من الوزارات والمؤسسات والهيئات والوحدات الحكومية تعكس مستوي الصرف الحكومي الفعلي . للتقييم والإطمئنان علي سير تنفيذ بنود الموازنة حسب ماهو مخطط له اذا كان هنالك اي تغيير او انخفاض او معوقات يمكن معالجتها.

4 . تقرير المراجع العام: وعند نهاية السنة المالية يتم قفل الحسابات الختامية في كل الوزارات والهيئات والوحدات والمؤسسات الحكومية وتُجمع المستندات والدفاتر المتعلقة بالصرف وانفاق الإيرادات الحكومية وجرد المخازن وتوريد كل ما هو متبقي في الخزينة الي خزينة وزارة المالية وذلك بغرض قيام عمل المراجع العام الذي يهدف الي توضيح ماتحقق من اهداف الموازنة ومستوي التنفيذ. [1]

وتعريف تقرير المراجع العام هو تقرير إداري شامل اكثر من كونة تقرير محاسبي وارقام. فهو يعكس مجمل الإخفاقات التي لازمت اداء الموازنة من خلال مراجعة الاداء في كل الوزارات ومؤسسات ووحدات الحكومة ويتم مناقشة تقرير المراجع العام امام المجلس الوطني بحضور كافة الوزراء وممثلين الوزارات والمؤسسات الحكومية . والمراجع العام هو جهة تابعة لرئاسة الجمهورية ومهمتها الأساسية مراجعة الحسابات الختامية لكافة الجهات الحكومية من مؤسسات وهيئات..الخ.[31]

وهنالك عدد من المشاكل التي تواجة عمل المراجع العام:

1. **عدم توفر معينات العمل وضعف التسيير المركزي.**
2. **ضعف القيادات الإدارية علي رأس الشركات والمؤسسات الحكومية.**
3. **تغول الوزراء والمسئولين علي صلاحيات المراجع العام والحد منها.**
4. **عدم توفر فرص التدريب والتأهيل للمراجعين.**

المبحث الثالث : العجز في الموازنة العامة:

اولاً: مفهوم عجز الموازنة العامة:

يقصد بعجز الموازنة العامة عند علماء الفكر المالي قصور الايرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرة. او بمعني آخر هو زيادة النفقات عن الايرادات في الموازنة العامة للدولة بحيث لا تستطيع الايرادات مجارات الزيادات المضطردة في نفقات الدولة العامة فالنفقات غالباً هي التي تحدد حجم العجز وطبيعتة حيث ان النفقات تميل غالباً الي الزيادة في مختلف دول العالم، وسبب هذا التزايد هو تطور الحاجات العامة ونمو وظائف الدولة وزيادة مسئولياتها نتيجة تدخلها المتزايد في المصالح العامة وسعيها لتأمين المزيد من

---

[1] . المرجع السابق

[31]. أ .د. بابكر محمد التوم، محاضرة سبق ذكرها

الخدمات والرفاه علي الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وقد لا تستطيع الايرادات العامة مجاراة هذه الزيادة السريعة والمضطردة في النفقات العامة ومن هنا يحدث العجز في الموازنات العامة ولذا فالعجز عبارة عن عدم كفاية الايرادات العامة لتغطية التزايد المتواصل في حجم النفقات العامة.[32]

ثانياً: اسباب العجز في الموازنة العامة للدولة:

1. زيادة النفقات:

ان الناظر والمتأمل في اساليب الانفاق الحكومي يري ان اوجة الانفاق تختلف بإختلاف الجهة التي تصرف اليها النفقة وحسب طبيعة الدولة ومدي تدخلها في الشئون الاقتصادية والاجتماعية للرعية ولقد تطور مفهوم الدولة الحديثة حيث انها اصبحت تقوم بكثير من الوظائف والواجبات محاولة تحقيق الرفاه للمجتمع ودعم التقدم العلمي وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والصحية وان المتتبع لطرق الانفاق الحكومي يجد ان زيادة النفقات ترجع للأسباب الآتية:

1. الزيادة الطبيعية في عدد السكان وما يترتب علي ذلك من مسئوليات علي الدولة تجاه المجتمع من توفير الحاجات الاساسية للمواطنين واقامة المشاريع والمرافق العامة وغيرها.
2. زيادة نفقات الخدمة المدنية وخصوصاً بند الرواتب والاجور.
3. زيادة الاعباء الدفاعية والامنية بسبب الحروب والتهديد الخارجي وما صاحب ذلك من الارتفاع المتواصل في تكاليف التسليح.
4. تزايد اعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي المستخدم لتمويل العجز في الموازنة فإن كثرة الإقتراض وتراكم الديون تجعل اعباء خدمة الدين العام غير محتملة.
5. الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية من قحط وجدب وفيضانات وزلازل وغير ذلك مما يتطلب زيادة في النفقات لإعانةالمتضررين والمحتاجين.
6. الانفاق التبذيري والترف من ذوي النفوذ والسلطة والجاه وكبار المسئولين.

---

[32]. د . ايمن طه حمد النيل، قياس وتحليل الآثار المالية للخصخصة علي الموازنة العامة للدولة في السودان ، الخرطوم السودان ، دار عزة للنشر والتوزيع، 2011م ،ص 149 – 150

كما ترجع اسباب الزيادة في الانفاق العام للإنفاق المستمر للدولة علي المشروعات والمؤسسات العامة الخاسرة مما يجعل الحكومة تضطر الي تحمل بعض نفقاتها كسداد عجز ميزانية هذه المؤسسات او الزيادة في تمويلها بغرض عدم حدوث العجز مرةً اخرى اذا كان المبرر في العجز قصور رأس المال وكذلك الإكثار من الإقتراض لمثل هذه المؤسسات الفاشلة. [1]

2. قلة الإيرادات:

قد يحصل ذلك نتيجة حالة غير متوقعة ومن هذه الحالات التي ينجم عنها قلة الايرادات مايلي:

1. انخفاض حصيلة الضريبة وخصوصاً في حالات الركود الاقتصادي.
2. عدم كفاءة وفعالية الجهات المسئولة عن جمع وتحصيل المال العام.
3. انخفاض مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي وخاصة عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر علي الاقتصاد سلباً بسبب تخريب وسائل الانتاج وتعطيلها.
4. الضغط في العبء الضريبي وفرض الضرائب الغير عادلة تحدث نزعة عند كثير من الممولين للتهرب من دفع الضريبة.
5. التراجع في النشاط الاقتصادي والتنمية بسبب فرض نسب ضريبية عالية تثقل علي كاهل المستثمرين وتقضي علي حوافز الانتاج التنموية والاستثمار.[1]

ثالثاً : انواع العجز في الموازنة العامة للدولة:

ان عجز الموازنة متعدد الاشكال ومختلف الاسباب ولكن علماء الفكر المالي قد صنفوه الي الانواع التالية:

1. عجز متوقع من قبل السلطة المسؤولة:

هو عجز يتضمنة قانون الموازنة ويبرر بصورة واضحة في بداية السنة المالية.[2]

2. عجز طارئ او مؤقت:

ينشأ هذا العجز نتيجة تبدل الحالة الاقتصادية اثناء السنة المالية فقد تضع الدولة في بداية السنة المالية ميزانية متوازنة بتقديرات صحيحة بحيث تتساوي فيها النفقات مع الايرادات وفق الحالة الاقتصادية المتوقعة، الاّ انه عند تنفيذ الموازنة اثناء السنة المالية قد تعصف بالاقتصاد الوطني ظروف صعبة تؤدي الي انخفاض الدخل القومي فيؤثر هذا علي مجمل الضريبة.

3. العجز البنيوي او الهيكلي:

---

[1] . المرجع السابق، ص: 152 .

[1] . د. ايمن طه حمد النيل، مرجع سبق ذكرة، ص: 150 – 151

[2] . حسين راتب يوسف، عجز الموازنة وعلاجة في الفقه الاسلامي، عمان – الاردن، دار النفائس، 1999م، ص: 63

يظهر العجز البنيوي او الهيكلي نتيجة عيب في الهيكل الاقتصادي بسبب ظروف غيرمواتية تحيط بهذا الاقتصاد ، وهويظهر علي شكل عجوز مالية ضخمة متتالية لا تؤثر فيها مختلف الحلول التي تتبناها الدولة لإقامة التوازن . وهذا النوع اكثر خطورةً لعمق جذورة في مالية الدولة. ونظراً لعدم تزايد الايرادات بنسبة تعادل تزايد النفقات. فالعجز هنا ليس طارئاً بل بنيوياً يشمل جميع البنية الاقتصادية للدولة وينتج عن الوسائل المالية نفسها التي تعتمد عليها الدولة في اعداد الموازنة. واذا ما حاولت الدولة القضاء علي هذا العجز بزيادة العبء الضريبي، فإن الزيادة في نسبة الضرائب لا يمكنها القضاء علي هذا العجز ولا ينجم عنها زيادة فعلية في حصيلة الضرائب. [33]

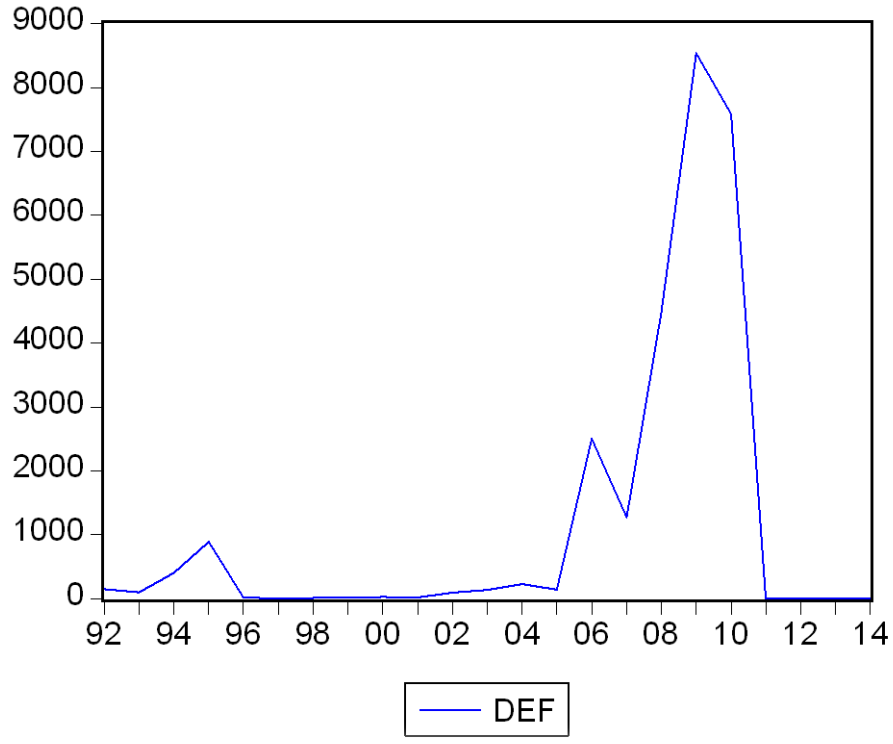

المصدر: اعداد الباحث من برنامج الـــ E- VIEWS

[33]. حسين راتب يوسف، مرجع سبق ذكرة، ص: 63 – 69

الفصل الثالث

التعريف بمتغيرات النموذج

المبحث الأول : التضخم

المبحث الثاني : سعر الصرف

المبحث الثالث : الدين العام

الفصل الثالث

التعريف بمتغيرات النموذج

المبحث الأول: التضخم:

اولاً: تعريف التضخم:

علي الرغم من عالمية ظاهرة التضخم الا انه لا يوجد تعريف دقيق يتمتع بالقبول لهذه الظاهرة مثلاً نجد انها بعد الحرب العالمية الاولي اطلق لفظ التضخم علي الزيادة التي حدثت في كمية النقود في وسط شرق اوربا خاصة المانيا دون ان يصاحب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات مما ترتب علي ذلك زيادة حادة في الاسعار ونجد ان اكثر التعريفات شيوعاً بنيت علي اساس النظرية الكمية للنقود وهي رؤية كلاسيكية . فقد عرف التضخم بأنه نقود كثيرة تطارد سلع قليلة او الزيادة المحسوسة في كمية النقود أو أنه نتيجة لزيادة عرض النقود والائتمان وكل هذه التعريفات ربطت بين التضخم وزيادة كمية النقود. كل التعريفات لم تستطيع الصمود امام المتغيرات الاقتصادية التي سادت امام الكساد الكبير عام 1929م حيث زادت كمية النقود ولم تؤدي الي زيادة في الانتاج، ولعدم مواكبة تعريفات كمية النقود للتضخم أُدخلت علي اساس ارتفاع الاسعار ولذلك نري أن التعريف الذي اتي به Emial Dames يعتبر معقول لحد ما حيث عرف التضخم بأنه حركة صعود في اسعار تتصف بالاستمرارية الذاتية تنتج عن فائض الطلب علي قدرة العرض ويتميز هذا التعريف بالآتي:

1. تعريف التضخم بأنه حركة صعودية في الاسعار بذلك نرفض اي تعريف يعتمد علي خلق النقود لأن الظاهرة الاساسية هي ارتفاع مستوي الاسعار وأن إصدار النقود قد يلعب دوراً نسبياً.

2. إن حركة الاسعار تتصف بإستمرارية النمو الذاتي وعدم الرجوع ، اى أنه ليس ظاهرة وقتية نتيجة لعامل طارئ وذلك لأن طابع التضخم انه ارتفاع تراكمي في الاسعار.[34]

يعرف التضخم علي انه الارتفاع المستمر والملموس في المستوي العام للأسعار في دولة ما.

وبالعودة للتعريف أعلاه توحي بوجود ركنين رئيسيين لظاهرة التضخم وهذان هما:

أ. إن التضخم يقاس بمعيار ما يسمي "المستوي العام للأسعار" ويعرف المستوي العام للأسعار علي انه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة في بلد ما.

---

[34] .د . طارق محمد الرشيد، المرجع في اساسيات النظرية الاقتصادية، السودان، 2010م، ص: 178

وفي العادة يتم إعداد ما يسمي برقم قياسي موحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات في بلد ما، وذلك اما وفقاً لأسعار المستهلكين او لاسعار المنتجين.

ب. ان التضخم هو ارتفاع ملموس ومستمر في المستوي العام للأسعار والمقصود هنا امران: الأول: ان يكون ارتفاع الأسعار واضحاً وملمسوساً في المجتمع، والثاني: ان يكون ذلك الإرتفاع الملموس ممتداً علي فترة من الزمن فقد بات من المتعارف عليه ان معدلات التضخم التي تقل عن (5%) تعتبر ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار بيد أن ارتفاعها فوق ذلك الحد يترك اثراً ملموساً علي ما يسمي بالقوة الشرائية للنقود التي يتعامل بها المواطن العادي.[35]

ثانياً : أنواع التضخم:

نجد ان انواع عديدة من التضخم ولكنها منفصلة عن بعضها البعض إذ قد تتضمن واحد من عدة انواع في داخله وقد يكون التضخم في اسواق السلع او قد يكون في عوامل الانتاج ولكن توجد خاصية مشتركة بينهم وهي عجز النقود عن اداء وظائفها كاملة ولذلك فإن من اهم انواع التضخم نجد:

1. التضخم الظاهر او الصريح او الطليق:

نجد انه في هذا النوع ترتفع الاسعار بصورة مستمرة دون ان نعرف طريقها او يحدها اى عائق وذلك استجابة لفائض الطلب وهو يظهر في شكل زيادة في الاسعار مما ينعكس في الاجور وغيرها من النفقات.

2. التضخم المكبوت:

وهو نوع من انواع التضخم المستمر وفي ظله لا تستطيع الاسعار ان ترتفع لانه لا يسمح لعوامل الاقتصاد العمل بحرية وذلك لوجود قيود حكومية مباشرة وهذه القيود توضح للسيطرة علي الاسعار مثل التسعير الجبري او البطاقات ونظام التراخيص الحكومية ولذلك يمكن القول بان الرقابة علي الاسعار سواء كانت عامة او خاصة لا تستبعد فائض الطلب ولكنها تعطل آثارة ولكن لفترة من الوقت وذلك بظهور السوق السوداء سواء حين يلجأ اليها فائض الطلب.

3.التضخم الجامح:

ويمثل في الزيادة المستمرة والكبيرة والسريعة في الاسعار تتبعها زيادة في الاجوروذلك نسبة لضغوط نقابات العمال مما يؤدي الي زيادة التكاليف ثم تقليل ربحية رجال الاعمال مما

---

[35] . د. خالد واصف الوزني و د. احمد حسين الرفاعي ،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الرابعة، عمان – الاردن، دار وائل للنشر، 2001م، ص: 249 – 250

يدفعهم لرفع الاسعار ثم يؤدي ذلك للمطالبة بزيادة الاجور وهكذا يحدث ما يطلق عليه الدورة الخبيثة للتضخم .

4.التضخم الركودي :

هو ظاهرة حديثة العهد حيث نجد ركود في النشاط الاقتصادي مع وجود تضخم في الاسعار اى ارتفاع الاسعار يكون مع تزايد البطالة وهذا عكس ما كان معروف فعند زيادة الاسعار " فترة الانتعاش " يكون معدل البطالة منخفض و العكس صحيح في فترة الكساد ولكن الحال يختلف الآن حيث يتعايش التضخم والبطالة. [36]

ثالثاً : اسباب التضخم:

يصنف الاقتصاديون ثلاثة اسباب للتضخم السبب الاول هو التضخم العائد لحجم الطلب او ما يعرف بتضخم سحب الطلب، اما الثاني فهو التضخم العائد للنفقة او ما يعرف بتضخم دفعى الكلفة وهناك نوع آخر ينجم عن السببين السابقين سويا. ويسمي التضحم المشترك ثم هناك اخيراً التضخم المستورد. فيما يلي سنناقش كل سبب علي حدة بالإشارة للأسباب الاخري للتضخم:

1. تضخم سحب الطلب:

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدي الافراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع. ويقال هنا ان هناك "نقوداً كثيرة تطارد سلعاً قليلة". وهذا بدورة يؤدي الي ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخماً ملموساً. ولعل اهم الاسباب المؤدية الي مثل هذاالنوع هي ما يسمي بعجز الموازنة العامة للدولة او العجز المالي. فعندما يفوق الانفاق الحكومي الايرادات الحكومية ينشأ العجز المالي. وعند قيام الدولة بتغطية العجز عن طريق إصدار النقود او طبع النقود من خلال البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي الي حقن الاقتصاد بكميات من النقود لا يقابلها توسع في القاعدة الانتاجية للبلاد مما يخلق احجاماً نقدية كبيرة مع ثبات الانتاج. وهذا بدورة سينعكس في شكل زيادة اسعار وحدوث تضخم.

2. تضخم دفع الكلفة:

يواجة المنتجون احياناً تزايداً مفاجئاً في تكاليف عناصر الانتاج، فقد يجد المنتج نفسة احياناً امام نقابات عمال قوية متجبرة قادرة علي رفع مستوي اجر العمال لدية، او قد ترتفع اسعار بعض المواد الاولية بشكل مفاجئ ؛ وفي جميع الحالات فإن ذلك سيترك اثراً مباشراً علي السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر انتاجها.

---

[36] . د. طارق محمدالرشيد، مرجع سبق ذكرة، ص: 179 – 180

ويكون الاثرملموساً كلما كانت زيادة تكاليف عناصر الانتاج كبيرة. ولا شك ان تضخم دفع التكاليف يصعب التحكم به خاصةً اذا كان من النوع القادم من عناصر الانتاج المستوردة ؛ اى تضخم نتيجة اسعار عناصر انتاج مستوردة ومتضخمة اساساً.

اما تضخم التكاليف الناتج عن زيادة الاجور محلياً فيمكن معالجتة عن طريق ربط الاجر بالانتاجية ومن ثّم بزيادة الاسعار، بحيث لا ترتفع الاجور الاّ بقدر الزيادة المتوقعة في الاسعار، آخذاً في الاعتبار ان تزيد الاجور ايضاً وفقاً لزيادة انتاجية العمل وكفاءتة.[37]

3. التضخم المشترك:

قد ينشأ التضخم نتيجة سحب الطلب ودفع النفقة "الكلفة" سويا، بمعني أن ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة، بدون تغير في الانتاج من الاجور وخلافها.

ولعلاج التضخم المشترك لا بد من اتباع توليفة من السياسات تكافح التوسع النقدي وتسعي الي زيادة الانتاجية والانتاج في آن واحد.

4. التضخم المستورد:

يظهر هذا النوع من اسباب التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة كما هو الحالة في الاردن ، ويعرف هذا النوع علي انة الزيادة المتسارعة والمستمرة في اسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج. وهذا يعني ان الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تاتيها بدورها مرتفعة الاسعار وتضطر الي بيعها في الاسواق المحلية بتلك الاسعار ؛ فالدول الصغيرة المنفتحة علي العالم لا يمكن ان يكون لها اى دورملموس في تحديد اسعار.

السلع التي تستوردها. فهي مستهلك صغير و لا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي واسعارة. ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم كما هو من العالم الخارجي.[38]

الآثار الإقتصادية للتضخم:

للتضخم آثار اقتصادية مؤثرة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأبرز هذه الآثار هي:

1. ارتفاع الأسعار والكتلة النقدية المتداولة: يترتب علي ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الإستهلاكية وإنَّ أولى الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم أصحاب الدخول المحدودة، فضلاً عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق وقد تكون هذه الكتلة محصورة

---

[37] د. خالد واصف الوزني و د. احمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكرة ، ص 258 - 259

[38]. المرجع السابق، ص: 260

بين أيدي مجموعة صغيرة لا تشكل الاّ نسبة ضئيلة جدا من السكان، مما يعكس آثاره الاقتصادية السلبية على المستويات المعاشية للسكان.

2. ازدياد معدلات التضخم تؤدي إلى خفض القيمة الشرائية للنقد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات المقترحة وزيادة الطلب على رؤوس الأموال يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

3. يتأثر العمر الاقتصادي للمشروعات (الاستثمار) وقيمها بمعدلات التضخم.

4. الحد من الصادرات إلى الأسواق الدولية:

ان ازدياد معدلات التضخم مؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات بالتالي حصول عجز في الميزان التجاري.

5. يؤدي التضخم إلى زيادة أسعار الفائدة (هوامش الربح) وتبعاً لذلك تزداد أرباح منشآت الأعمال، وتنخفض هذه الأرباح بانخفاض معدلات الفائدة، حيث يتم تمويل الموجودات بإصدار سندات مديونية. في حين لا تسري هذه الخصائص في عدد من المشروعات الصناعية في الاقتصاديات ذات التضخم المنخفض. بل يحصل ذلك في الاقتصاديات ذات المعدلات العالية للتضخم، إذ يسبب إرتفاع التضخم إرتفاع في الإيرادات . وهي معدلات ليست حقيقية لو تم معالجتها وإعادتها إلى الأسعار الثابتة.[1]

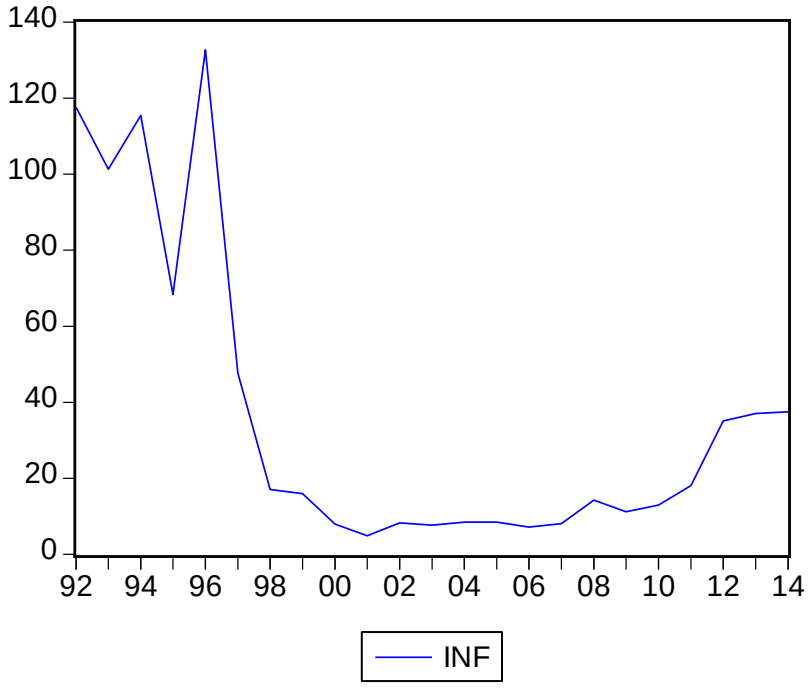

المصدر: اعداد الباحث من برنامج الـــ E- VIEWS

[1] http://www.siironline.org

المبحث الثاني: سعر الصرف:

ان سعر الصرف شانه شان أي سعر اخر يتوقف على عرض وطلب الصرف الأجنبي،وضمن هذا المنظور سنتولى التعرض الى ماهية الصرف ومعرفة كيفية تحديده والاسباب التي تدعو الى تحويل العملات.

يمكن النظر الى سعر الصرف من احدى الزاويتين:

فمن زاوية اولى يمكن النظر الى سعر الصرف على انه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية.ومن زاوية ثانية يمكن النظر الى سعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الوطنية

فاذا رمزنا لسعر الصرف بالرمز(ف)- وهو ما يطلق عليه أيضا سعر الدولار الأمريكي طبقا لمثالنا-،وبسعر العملة الوطنية- الجنيه السوداني طبقا لمثالنا- بالرمز(ف1) فإنه يمكن القول ان سعر الصرف يأخذ المعنيين التاليين:

المعنى الاول: يمكن تعريف سعر الصرف بدلالة سعر الدولار(ف)، أي بدلالة العملة الاجنبية على انه عبارة عن عدد وحدات الجنيه السوداني التي تتبادل مع وحدة واحدة من الدولار الامريكي. فاذا افترضنا ان الدولار الامريكي يعادل 80 قرشا سودانياً فانه يقال في هذه الحالة ان سعر صرف الدولار الأمريكي بدلالة الجنيه السوداني هو:1دولار=0.8 جنيه.

المعنى الثاني: يمكن تعريف سعر الصرف بدلالة العملة الوطنية، أي بدلالة الجنيه السوداني.وفي هذه الحالة يقال ان سعر الصرف (ف1) عبارة عن عدد وحدات العملة الاجنبية (عدد وحدات الدولار الامريكي) التي تتبادل مع وحدة واحدة من العملة الوطنية . وهنا يتحدد سعر الصرف طبقا للمعادلة التالية: ف1=1/ف أي ان سعر العملة الوطنية يعادل القيمة التبادلية او العكسية لسعر العملة الوطنية.

اولاً : أنواع سعر الصرف:

1. سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد اخر،يتم تبادل العملات او عمليات شراء وبيع العملات حسب اسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. ولهذا يمكن لسعر الصرف ان يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الاخرى.

ينقسم سعر الصرف الاسمي الى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف موازي وهو السعر المعمول به في الاسواق الموازية. وهذا يعني امكانية وجود اكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

2. سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الاجنبية الازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

3. سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات اخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة اسعار صرف ثنائية. وهو يدل على مدى تحسن او تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة او لسلة من العملات الاخرى.[39]

5. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع ان سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لانه عبارة عن متوسط لعدة اسعار صرف ثنائية، ومن اجل ان يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج ، لابد ان يخضع هذا المعدل الاسمي الى التصحيح بازالة اثر تغيرات الاسعار النسبية.[40]

ثانياً: النشاط الإقتصادي وسعر الصرف:

ان زيادة الدخل تؤدي الي زيادة النفقات الإستهلاكية، والتي من ضمنها المستوردات، لذا فإنه يمكن يمكن القول ان زيادة النشاط الاقتصادي تؤدي الي زيادة الاستيراد الذي يؤدي بدورة الي زيادة الطلب علي العملات الاجنبية لتمويل عملية الاستيراد، ممايقود الي انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية.

والعكس صحيح، فإذا ساد الركود الاقتصادي في الدولة، فهذا يؤدي الي تقليل النفقات الاستهلاكية، وتقليل الطلب علي العملات الاجنبية. وهذا الاخير قد يؤدي الي زيادة من قيمة العملة المحلية. لذا نري ان الدولة التي تزايد منحني طلبها الاجمالي اكثر من غيرها تتناقص قيمة عملتها، بمعني ان تناقص قيمة العملة ليس معيار ضعف إقتصاد الدولة، لأن انخفاض قيمة العملة كان من جرّاء التوسع الإقتصادي وليس الإنكماش الإقتصادي.[41]

---

[39]. حشيش عادل وسامي مجدي محمود، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2003م

[40] . حشيش عادل وسامي مجدي محمود، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، سبق ذكره، سوريا، 2003م

[41] د. خالد واصف الوزني و د.احمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكرة ، ص: 368

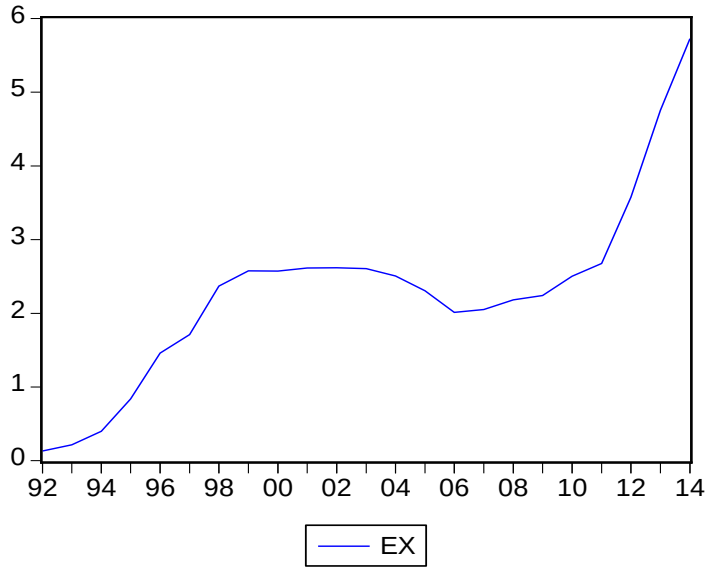

المصدر: اعداد الباحث من برنامج الـــ E- VIEWS

المبحث الثالث: الدين العام:

أولاً: تعريف الدين العام: هو عبارة عن مبلغ نقدي يقدمة المقرض الي المقترض بصفة رضائية ويلزم المدين برد اصل الدين وفوائدة في الآجال المحدوده والمتفق عليها، وهو مصدر استثائي لتمويل العمليات الإقتصادية بسبب عدم كفاية المصدر.

ثانياً: انواع الدين:

أ. **حسب المصدر:**

1. **ديون داخلية:** وهي تعتمد علي العملة المحلية من فرد الي فرد بنفس الإقليم دون تغيير في القوه الشرائية وهذا نظراً لثبات كمية النقود، فلا يؤدي هذا الدين الي وقوع اختلال في الدورة الإقتصادية ولا يشكل عبء علي الدولة.

2. ديون خارجية: وهي القروض التي تنتقل بين الدول بشكل عملة صعبة وفيحالة عدم كفاية الديون الداخلية او حاجة الأفراد الي العملات بالإضافة الي وجود ضمانات تقدم الي الدائن .

(42)

ب. **حسب القانون:**

1. **ديون عامة:** ويكون احد طرفيها علي الاقل الدولة او احد هيئاتها وعادةً ما تكون مقترضة لتمويل خزنتها العمومية (في حالة العجز) ام لمعالجة اختلال للدولة الإقتصادية او

---

(1) سامي سوف ، مقال عن الدين الداخلي nabdalg.7olm.org

لتجمهيز مؤسساتها لسلع اجنبية ام تقترض الدولة من الأفراد المنتمي اليها المؤسسات المالية الداخلية والخارجية او من الدول.

2. **ديون خاصة:** وتكون بين إدارتين خاصتين بحيث يهدف المقترض الي استعمال القرض للحصول علي الأرباح والامكانية لتسديد هذا الدين في حينه يستعمل هذا الدين بطريقة اقتصادية من اجل تحقيق اكبر منفعة و بأقل تكلفة.

ثالثاً الإستدانة من البنك المركزي:

تقوم وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي في حالة تغطية عجز الموازنة العامة للإقتراض من بنك السودان المركزي لتغطية التزامات وزارة المالية بالفصل الأول " مرتبات العاملين بالدولة "وما يتبقي من عجز يتم تغطيتة اما بالتمويل بالعجز او اصدار السندات الحكومية او بالديون الداخلية والخارجية الأخري .[43]

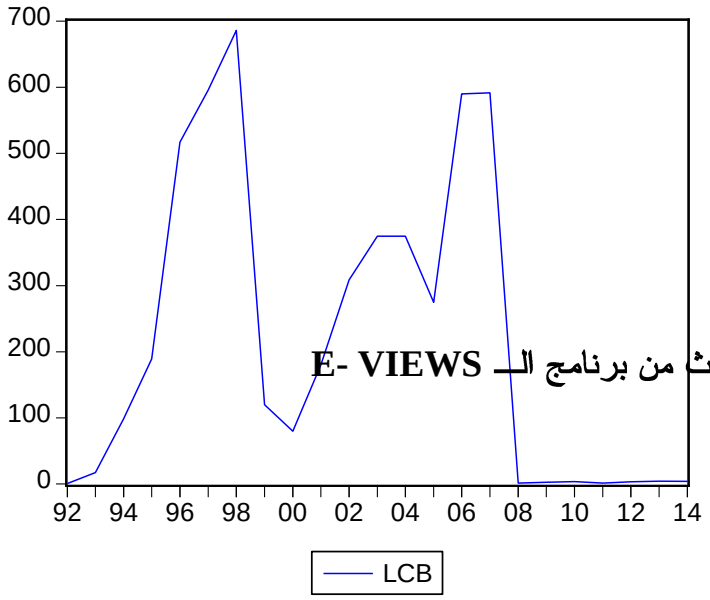

المصدر: اعداد الباحث من برنامج الـ E- VIEWS

[43] مقابلة شخصية مع مدير الإدارة العامة للحزانة ، وزراة المالية والتخطيط الإقتصادي ، 2016/2/15م ، الساعة الواحدة ظهراً.

الفصل الرابع

النموذج القياسي للدراسة

المبحث الأول : اختبارات الإستقرار

المبحث الثاني : نباء النموذج القياسي للدراسة

المبحث الثالث : النموذج القياسي المصحح

تمهيد:

يعتبر الإقتصاد القياسى أسلوب من أساليب التحليل الإقتصادى ويهتم بالتحليل الكمى للعلاقات الإقتصادية، وذلك بغرض الوصول الى أ فضل مقدرات تعبر عن تلك العلاقات وهو العلم الذى يجمع بين النظرية الإقتصادية والإحصاء والرياضيات.

وتلعب النظرية الإقتصادية دوراً مهماً فى تحديد حجم وإشارات المعالم المراد تقديرها وذلك لإستنتاج خصائص ومعنوية هذه المقدرات حيث أن المرجعية الأساسية فى بناء النموذج القياسى تستند على منطق النظرية الإقتصادية وقد أصبحت النماذج القياسية أداة من أدوات التحليل الإقتصادى والإحصائى التى تساعد فى التعرف على حقيقة المتغيرات الإقتصادية، ومدى إرتباطها ببعضها البعض إضافة الى معرفة تأثير كل منها على الأخرى.

ويعتبر النموذج الإقتصادى تبسيط رياضى لحالة واقعية ومعقدة فى المجتمع يفترض أن يعكس حقيقة العلاقات القائمة بين المتغيرات الإقتصادية الداخلية فيه، وبناءاً على درجة تعقيد الظاهرة محل الدراسة فقد تمت صياغة نموذج انحدار خطي متعدد وذلك لمعرفة أثر المتغيرات علي عجز الموازنة العامة إضافة الى قياس درجة معنويه التأثير لهذه المتغيرات وذلك بغرض الوصول الى أفضل نموذج.[44]

المبحث الأول : اختبارات الإستقرار:

اولاً : توصيف النموذج ويشمل الأتى:

1. تحديد متغيرات النموذج:

يمكن أن نحدد المتغيرات التى يتضمنها النموذج بناءاً على مرجعية النظرية الاقتصادية أو الدراسات السابقة التى تناولت هذه الظاهرة أو وفقاً لطبيعة الظاهرة موضوع الدراسة.

2. توصيف متغيرات النموذج هى:

Bdef = f (inf, ex, LCB)

ويمكن تعريف المتغيرات كمايلى:

Def: يمثل العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة وهو عبارة عن الإيرادات العامة الذاتية – منصرفات الحكومة الجارية – منصرفات التنمية القومية – اقتناء الاصول المالية.

inf: هو الإرتفاع فى المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة ويقاس بالرقم القياسى لأسعار المستهلك.

ex يمثل سعر الصرف العملة المحلية تجاه العملات الأخرى ويكون التبادل إما لحظياً أو لأجل.

---

[44] طارق الرشيد، المرشد فى الاقتصاد القياسى، جى تاون للنشر،الخرطوم، 2005م، ص: 9

LCB: يمثل إستدانة وزارة المالية من بنك السودان المركزي لتغطية عجز الموازنة العامة.

ui: حد الخطأ وهو عبارة عن المتغيرات التى لم يتم تضمينها فى النموذج القياسى.

1. تحديد الشكل الرياضى للنموذج:

النظرية الإقتصادية يمكنها توضيح العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية ولكنها لاتعمل على تحديد الشكل الرياضى المناسب للظاهرة موضوع الدراسة، وبناءاً على ذلك فإن إختيار أفضل نموذج تمثيلاً للظاهرة يتم عن طريق الرسم البيانى للبيانات حيث يفيد فى تحديد إتجاه العلاقات ولكن تعتبر هذه الطريقة تقليدية ولاتصلح فى ظل تعقيدات الظواهر الإقتصاية، اما الطريقة الثانية وهى التجريب حيث تمكننا من إختيار أفضل نموذج قياسي.

وعليه فإن الصياغة الرياضية للنموذج هى كالآتى:

$$BDef = B_0 + B_1 inf + B_2 EX + B_3 Lcb + u_i$$

يمثل نموذج عجز الموازنة العامة حيث أن:

B_o : تمثل قاطع النموذج ويمثل الحد الأدنى لمعدلات العجز

B_1 : تمثل معامل متغير التضخم

B_2 : يمثل معامل متغير سعر الصرف

B_3 : يمثل معامل متغير الإستدانة من بنك السودان المركزي

U_i: يمثل حد الخطأ

2. تحديد الإشارات المسبقة للمعالم المقدرة:

يتم تحديد إشارة المعالم المقدرة وفقاً لمرجعية النظرية إذ أنها تحدد حجم وإشارة المعالم

نموذج عجز الموازنة العامة:

B_0 : تمثل معلمة ثابت النموذج ويتوقع أن تكون قيمتها موجبة.

B_1 : تمثل معلمة التضخم ويتوقع أن تكون إشارته موجبة، لطردية العلاقة بين التضخم العجز الموازنة العامة.

B_2: يمثل معلمة سعر الصرف ويتوقع ان تكون اشارتة موجبة ، لطردية العلاقة بين سعر الصرف وعجز الموازنة العامة.

B_3: يمثل معلمة الإستدانة من بنك السودان المركزي ويتوقع ان تكون اشارتة موجبة ، لطردية العلاقة بينه وعجز الموازنة العامة.

1. تقدير وتقييم النموذج القياسى:

بعد الإنتهاء من مرحلة توصيف نموذج الانحدار الخطي المتعدد كان لابد من الحصول على التقديرات الكمية للمعالم، وأن هذه المرحلة تتطلب الإلمام بإساليب التحليل القياسى حيث

تمثلت هذه المرحلة بداً من جمع البيانات وتحليلها وتوصيف النموذج وإختبار إستقرار البيانات، وبناءاً على ذلك فقد تم استخدام طريق حزمة البرامج الجاهزة (E-vews).

2. أساليب فحص بيانات النموذج:

إن إستخدام الطريقة التقليدية فى تقدير الإنحدار والتى تبدأ بالتقدير ثم الفحص للحصول على النتائج التى تدعم النظرية الإقتصادية قد تؤدى الى نتائج مضللة وقد تعوق عملية التقدير وبالتالى تؤثرعلى دقة التنبؤات ونظراً لذلك فإن رؤية المدارس فى مجال النمذجة قد دعت الى ضرورة فحص البيانات وتحليل الخصائص الإحصائية وذلك لأن متغيرات الإقتصاد تؤثر وتتأثر ببعضها البعض لذلك لأبد من العمل على إستقرار هذه البيانات حتى نتحصل على تقديرات مقبولة يمكن أن نبنى عليها تنبؤات مستقبلية.

إختبار إستقرار السلاسل الزمنية:

تتأثر بيانات السلاسل الزمنية بوجود إتجاه عام يؤثر على جميع المتغيرات لاسيما المتغيرات الخارجية ،مما يؤدى الى صيغة عدم الإستقرار وبالتالى نتحصل على إنحدار زائف يصعب التنبؤ به، ويتم إختبار إستقرار السلاسل الزمنية اخبارين هما:

1/ الرسم التاريخى والرسم الصندوق المتتالى للسلسلة الزمنية وتعتبر هذا الإختبار تقليدى الا أنه يظهر بعض ملامح السلسلة الزمنية خاصة الإتجاه العام للبيانات.

2/ إختبارجذر الوحدة : إن مضمون هذا الإختبار إنه اذا كان معامل الإنحدار للصيغة القياسية يساوى الواحد الصحيح فإن هذا يؤدى الى وجود مشكلة جذر الوحدة والذى يعنى عدم إستقرار بيانات السلسلة الزمنية ، حيث يتم التركيز على هذا الإختبار بإعتبار أنه من أكثر الإختبارات المستخدمة فى التطبيقات العملية ، كما أنه مستخدم فى معظم التطبيقات العلمية ويعزى هذا الإختبار الى ديكى فلرسنة (1979م) وقد عرف فى الأوساط العلمية (E-VEWS) البرامج. (DF)

حيث تتم صياغة إختبار ديكى فلر وفقا للإحصائية التالية:[1]

$$T = \frac{\rho - 1}{\mathrm{S.E}\,(\rho)}$$

حيث أن:

تمثل الخطا المعيارى للمعلمة المقدرة (S.E(p

حيث أن الاهم فى هذه الصيغة هومعامل (p) وذلك وفقا للفرضيات التالية :

يعنى أن بيانات السلسلة الزمنية غير مستقرة $H_0 : p=1$

يعنى أن بيانات السلسلة الزمنية مستقرة $H_1 : p>1$

[1] طارق محمد الرشيد ،المرشد فى الاقتصاد القياسى ،مصدر سبق ذكره، ص31

حيث انه يتم النظر الى قيمة (df) المحسوبة فاذا كانت اكبر من (df) الجدولية عند مستوى المعنوية فهذا يعنى أننا سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بان بيانات السلسلة الزمنية مستقرة ولاتعانى من جذر الوحدة [45].

جدول رقم (1) نتائج إختبار السكون لجذر الوحدة لديكى فلر(D-F) لنموذج عجز الموازنة العامة:

المتغير	مستوي السكون	دلكي فولر	قيمة مستوي المعنوية 5%
عجز الموازنة العامة	الأول	3.95	3.01
التضخم	الأول	7.15	3.01
سعر الصرف	الثاني	4.88	3.02
الإستدانة من البنك المركزي	الأول	4.23	3.01

المصدر :اعداد الباحث من نتائج تحليل النموذج بإستخدام E-Views

يتضح من نتائج التحليل القياسى لإختبار السكون والإستقرار بإن عجز الموازنة العامة و معدلات التضخم والإستدانة من بنك السودان المركزي قد إستقروا فى الفرق الأول ، وأن سعر الصرف لم يستقر فى كل مستويات إختبار ديكى فلر الا بعد اجراء عملية تحويل البيانات وعلاجها إذ أنه إستقر فى الفرق الثانى.

تقدير نموذج عجز الموازنة العامة:

الشكل الرياضى التالى:

$$Bdef = B_0 + B_1inf + B_2Ex + B_3Lcb + U_i$$

وعند إجراء التقدير والحصول على معلمات النموذج لابد من : التأكد من خلو النموذج من مشاكل القياس:-

أولاً: فحص درجة الإرتباط بين المتغيرات المستقلة:

جدول (2): يوضح مصفوفة الارتباطات لنموذج عجز الموازنة العامة:

LCB	INF	EX	DEF	
-0.2434	-0.2509	-0.03917	1	DEF
-0.1593	-0.5482	1	-0.03917	EX
-0.1176	1	-0.5482	-0.25095	INF
1	-0.1176	-0.1593	-0.24343	LCB

المصدر :اعداد الباحث من نتائج تحليل النموذج بإستخدام E-Views

يتضح من نتائج التحليل القياسى لنموذج عجز الموازنة العامة أنه ليست هنالك مشكلة إرتباط خطى متعدد بين المتغيرات المستقلة .

---

[2] د.طارق محمد الرشيد مرجع سبق ذكره، ص 22

ثانياً: التكامل المشترك

يعني التكامل المشترك امكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستواها ، فبيانات السلسلة الزمنية غير الساكنة يكون الانحدار المقدر زائفاً ، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات اذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال انها متساوية التكامل ، ومن ثّم فإن علاقة الانحدار المقدر بينها لا تكون زائفة علي الرغم من عدم سكون السلسلة [1].

جدول رقم (3) نتائج اختبار جوهانسون – جويللر للتكامل المشترك :

النتيجة	Stat	C.V (5%)	Prob
None	63.95	47.83	.000
At most $_1$	35.55	29.79	.009
At most $_2$	12.18	15.49	.148
At most $_3$	.065	3.84	.797

المصدر :اعداد الباحث من نتائج تحليل النموذج بإستخدام E-Views

يتضح من نتائج التقدير رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود اى متجة للتكامل المشترك وذلك عند مستوي دلالة معنوية 5%، حيث ان القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية (none) في العمود الثاني (63.95) تزيد عن القيمة الحرجة (47.83) بمستوي دلالة 5% فإننا نرفض فرض العدم القائل عدم وجود تكامل مشترك و نقبل الفرض البديل القائل بوجود متجة للتكامل المشترك، وكذلك القيمة المحسوبة (At most$_1$)(35.55) تزيد عن القيمة الحرجة (29.79) عند مستوي معنوية 5% وبالتالي رفض فرض العدم القائل عدم وجود اى متجة للتكامل المشترك ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك ثم القيمة (At most$_2$) (12.18) تقل عن القيمة الحرجة (15.49) عند مستوي معنوية 5% نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود اى متجة للتكامل المشترك ، وكذلك القيمة (At most$_3$) (0.065) تقل عن القيمة الحرجة (3.84) عند مستوي معنوية 5% كذلك نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود اى متجة للتكامل المشترك ، ونلخص من التحليل بأنه توجود اتجاهين للتكامل المشترك لمتغيرات السلسلة مما يعني انها لا تبعد عن بعضها كثيراً وتظهر سلوكاً مشابهاً .

[1] . د.طارق محمد الرشيد و أ.سامية حسن محمود – سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج ال EVIEWS – استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك – 2010 – ص 27

المبحث الثاني: بناء نموذج الدراسة:

جدول(4) يوضح نتائج التقدير لنموذج عجز الموازنة العامة:

Dependent Variable: LOG(DEF)
Method: Least Squares
Date: 02/09/16 Time: 22:43
Sample: 1992 2014
Included observations: 23

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
5.65068746119543e-06	6.21961872343217	1.52603529830442	9.49135771395259	C
0.0222662550909497	-2.48865452936793	0.012986706 0182359	-0.0323194247538526	INF
0.00430062006305832	-3.24091500520702	0.417873902 272245	-1.35429380015853	EX
0.277271194510772	-1.11855994214322	0.001893745 82106726	-0.0021182682160469 5	LCB

4.74289120007274	Mean dependent var	0.368737983653226	R-squared
2.36356675153847	S.D. dependent var	0.269065033703736	Adjusted R-squared
4.40156075505261	Akaike info criterion	2.02072512389799	S.E. of regression
4.59903800999681	Schwarz criterion	77.5832705006986	Sum squared resid
3.69947898441939	F-statistic	-46.6179486831051	Log likelihood
0.0298684219690762	Prob(F-statistic)	1.01073834693872	Durbin-Watson stat

المصدر :اعداد الباحث من تحليل النموذج بإستخدام **E-Views**

نموذج الدراسة المقدر (نصف لوغريثمي) :

$$LOG(def) = 9.4913 - 0.0323\ inf - 1.3542\ ex + 0.0021\ lcb$$

تقييم تقدير نموذج عجز الموازنة العامة:

يتضح من نتائج التقدير بإنه ليست هنالك مشكلة إرتباط خطى متعدد والتى تم إكتشافها عن طريق مصفوفة الإرتباطات، وعليه فإن تقييم نتائج التقدير تكون وفقاً الى ثلاثة معايير رئيسية

هى المعيار الإقتصادى و الإحصائى والقياسى، ففى المعيار الإقتصادى نركز على معنوية المقدرات ومدى مطابقتها للنظرية الإقتصادية، أما المعيار الإحصائى يتم معرفة القوة التفسيرية للنموذج بإختبار معامل التحديد، أما المعيار القياسى يتم فيه فحص المشاكل القياسية فى النموذج.

جدول(5) نتائج التقييم الإقتصادي:

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الإقتصادي
c	**9.4913**	تتفق مع النظرية الاقتصادية
Inf	**(-)0.0323**	تتفق مع النظرية الاقتصادية
Ex	**(-)1.3542**	تتفق مع النظرية الاقتصادية
lcb	**0.0021**	لا تتفق مع النظرية الاقتصادية

المصدر :اعداد الباحث من نتائج تحليل النموذج بإستخدام **E-Views**

ان قيم واشارات المعالم لنموذج عجز الموازنة العامة تتفق مع النظرية الإقتصادية والادراسات التطبيقية وهذا يعني ان معالم الدراسة وفقاً للبيانات تتفق مع النظرية الإقتصادية.

ب/ جدول(6) المعيار الاحصائى:

المتغيرات	قيم المعالم	الأخطاء المعيارية للمعالم	قيمة **T**	مستوي المعنوية	النتيجة
C	**9.4913**	**1.526**	**6.219**	**5.6**	عدم وجود دلالة معنوية
Inf	**(-) 0.0323**	**0.012**	**2.488**	**0.02**	وجود دلالة معنوية
Ex	**(-) 1.3542**	**0.417**	**3.240**	**0.004**	وجود دلالة معنوية
Lcb	**0.0021**	**0.001**	**1.118**	**0.27**	عدم وجود دلالة معنوية

المصدر :اعداد الباحث من نتائج تحليل النموذج بإستخدام **E-Views**

R^2 adjusted - squared	0.26	R - squared	0.36
F	3.69	(F – stat) prob	0.02
D.W : 1.01			

يتضح من الجدول رقم (6) لنتائج النموذج وفقا" للمعيار الاحصائى ما يلي:-

(أ) معنوية المعالم المقدرة:-

يتضح من الجدول (6) ثبوت معنوية بعض المتغيرات التفسيرية في الدالة ماعدا (الثابت، والإستدانة من بنك السودان المركزي) حيث نجد إن مستوى الدلالة للمتغيرات (الثابت، والإستدانة من بنك السودان المركزي) أكبر من مستوى المعنوية 5%.

(ب) معنوية النموذج :-

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار(F.Statistic) Prob (0.02) وهى اقل من 0.05 حيث بلغت قيمة (F) للدالة المقدرة (3.69) بمستوى معنوية (0.000005) من مما يعني أن النموذج ككل معنوي وان المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير إيجابي علي عجز الموازنة العامة.

(ج) جودة توفيق المعادلة:-

يدل معامل التحديد R^2(Adjusted R-Squared) على جودة توفيق الدالة حيث بلغ معامل التحديد المعدل لدالة (0.26) وهذا يعنى إن (26%) من التغيرات في المتغير التابع (عجز الموازنة العامة) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (التضخم, سعر الصرف , الإستدانة من بنك السودان المركزي) بينما (84%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ، وهذه دلالة على عدم **جودة توفيق** نموذج عجز الموازنة العامة.

مما سبق يتضح أن هنالك متغيرات مستقلة غير مضمنة في النموذج بإدخالها في نموذج عجز الموازنة المصحح قد تحسن من جودة نموذج الدراسة.

المبحث الثالث: نموذج عجز الموازنة العامة المصحح:

اولاً : توصيف النموذج ويشمل الأتى:

1. تحديد متغيرات النموذج:

يمكن أن نحدد المتغيرات التى يتضمنها النموذج بناءاً على مرجعية النظرية الاقتصادية أو الدراسات السابقة التى تناولت هذه الظاهرة أو وفقاً لطبيعة الظاهرة موضوع الدراسة.

2. توصيف متغيرات النموذج هى:

$$Def = f (ex, fd, gdp, inf , lcb , m_2)$$

ويمكن تعريف المتغيرات كمايلى:

Def: يمثل العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة وهو عبارة عن الإيرادات العامة الذاتية – منصرفات الحكومة الجارية – منصرفات التنمية القومية – اقتناء الاصول المالية.

Ex: يمثل سعر الصرف العملة المحلية تجاه العملات الأخرى ويكون التبادل إما لحظياً أو لأجل.

fd: يمثل التمويل بالعجز.

Gdp: يمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

inf: هو الإرتفاع فى المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة ويقاس بالرقم القياسى لأسعار المستهلك.

lcb: يمثل إستدانة وزارة المالية من بنك السودان المركزي لتغطية عجز الموازنة العامة .

m_2: يمثل عرض النقود.

ui: حد الخطأ وهو عبارة عن المتغيرات التى لم يتم تضمينها فى النموذج القياسى .

3. تحديد الشكل الرياضى للنموذج المصحح:

النظرية الإقتصادية يمكنها توضيح العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية ولكنها لاتعمل على تحديد الشكل الرياضى المناسب للظاهرة موضوع الدراسة، وبناءاً على ذلك فإن إختيار أفضل نموذج تمثيلاً للظاهرة يتم عن طريق الرسم البيانى للبيانات حيث يفيد فى تحديد إتجاه العلاقات ولكن تعتبر هذه الطريقة تقليدية ولاتصلح فى ظل تعقيدات الظواهر الإقتصاية، اما الطريقة الثانية وهى التجريب حيث تمكننا من إختيار أفضل نموذج قياسي.

وعليه فإن الصياغة الرياضية للنموذج هى كالآتى:

$$Def = B_0 - B_1\, ex - B_2 fd - B_3 gdp - B_4 inf + B_5 lcb + B_6 m_2 + u_i$$

4. تحديد الإشارات المسبقة للمعالم المقدرة:

يتم تحديد إشارة المعالم المقدرة وفقاً لمرجعية النظرية إذ أنها تحدد حجم وإشارة المعالم

نموذج عجز الموازنة العامة المصحح:

B_0: تمثل معلمة ثابت النموذج ويتوقع أن تكون قيمتها موجبة.

B_1: يمثل معلمة سعر الصرف ويتوقع ان تكون اشارتة سالبة ، لعكسية العلاقة بين سعر الصرف وعجز الموازنة العامة.

B_2: تمثل معلمة التمويل بالعجز ويتوقع ان تكون الإشارة سالبة لوجود علاقة عكسية بينه وبين عجز الموازنة العامة.

B_3: تمثل معلمة الناتج المحلي الإجمالي ويتوقع ان تكون الإشارة موجبة لطردية العلاقة بينه وبين عجز الموازنة العامة.

B_4: تمثل معلمة التضخم ويتوقع أن تكون إشارته سالبة، لعكسية العلاقة بين التضخم العجز الموازنة العامة.

B_5: يمثل معلمة الإستدانة من البنك المركزي ويتوقع ان تكون اشارتة سالبة ، لعكسية العلاقة بينه وعجز الموازنة العامة.

B_6: تمثل معلمة عرض النقود ويتوقع ان تكون الإشارة موجبة لطردية العلاقة بينه وبين عجز الموازنة العامة.

جدول رقم (7) نتائج إختبار السكون لجذر الوحدة لديكى فلر(D-F) لنموذج عجز الموازنة العامة المصحح:

المتغير	مستوي السكون	دلكي فولر	قيمة مستوي المعنوية 5%
عجز الموازنة العامة	الأول	3.95	3.01
سعر الصرف	الثاني	4.88	3.02
التمويل بالعجز	الأول	9.15	3.01
الناتج المحلي الإجمالي	الأول	4.51	3.01
التضخم	الأول	7.15	3.01
الإستدانة من البنك المركزي	الأول	4.23	3.01
عرض النقود	مستواه	3.75	3.00

المصدر :اعداد الباحث من نتائج تحليل النموذج بإستخدام **E-Views**

يتضح من نتائج التحليل القياسى لإختبار السكون والإستقرار بإن عجز الموازنة العامة و معدلات التضخم والإستدانة من بنك السودان المركزي و التمويل بالعجز والناتج المحلي الإجمالي قد إستقروا فى الفرق الأول ، استقر عرض النقود في مستواه، الا أن سعر الصرف لم يستقر فى كل مستويات إختبار ديكى فلر الا بعد اجراء عملية تحويل البيانات وعلاجها إذ أنه إستقر فى الفرق الثانى.

تقدير نموذج عجز الموازنة المصحح:

الشكل الرياضى التالى:

$$def = B_0 + B_1ex + B_2fd + B_3gdp + B_4inf + B_5lcb + B_6M_2 + U_i$$

وعند إجراء التقدير والحصول على معلمات النموذج لابد من التأكد من خلو النموذج من مشاكل القياس:-

أولاً : فحص درجة الإرتباط بين المتغيرات المستقلة للنموذج المصحح:

جدول (8) يوضح مصفوفة الارتباطات لنموذج عجز الموازنة العامة المصحح:

	Def	Ex	Fd	Gdp	Inf	Lcb	M_2
Def	**1**	**-0.03**	**-0.06**	**0.89**	**-0.25**	**-0.24**	**0.65**
Ex	**-0.03**	**1**	**0.74**	**0.14**	**-0.54**	**-0.15**	**0.30**
Fd	**-0.06**	**0.74**	**1**	**0.11**	**-0.42**	**-0.34**	**0.26**
Gdp	**0.89**	**0.14**	**0.11**	**1**	**-.46**	**-0.06**	**0.52**
Inf	**-0.25**	**-0.54**	**-0.42**	**-0.46**	**1**	**-0.11**	**-0.21**
Lcb	**-0.24**	**-0.15**	**-0.34**	**-0.06**	**-0.11**	**1**	**0.34**
M_2	**0.65**	**0.30**	**0.26**	**0.52**	**0.21**	**0.34**	**1**

المصدر :اعداد الباحث من نتائج تحليل النموذج بإستخدام **E-Views**

يتضح من نتائج التحليل القياسى لنموذج عجز الموازنة العامة المصحح أنه ليست هنالك مشكلة إرتباط خطى متعدد بين المتغيرات المستقلة.

ثانياً: التكامل المشترك:

جدول رقم (9) نتائج اختبار جوهانسون – جويللر للتكامل المشترك:

النتيجة	Stat	C.V (5%)	Prob
None	163.3	125.6	3.93
At most $_1$	99.9	95.7	0.02
At most $_2$	55.3	69.8	0.40
At most $_3$	28.8	47.8	0.77
At most $_4$	17.9	29.7	0.56
At most $_5$	7.5	15.4	0.515
At most $_6$	2.6	3.8	0.10

المصدر :اعداد الباحث من نتائج تحليل النموذج بإستخدام **E-Views**

يتضح من نتائج التقدير رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود اى متجة للتكامل المشترك وذلك عند مستوي دلالة معنوية 5%، حيث ان القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية (none) في العمود الثاني (163.3) تزيد عن القيمة الحرجة (125.6) بمستوي دلالة 5% فإننا نرفض فرض العدم القائل عدم وجود تكامل مشترك و نقبل الفرض البديل القائل

بوجود متجة للتكامل المشترك، وكذلك القيمة المحسوبة ($At\ most_1$) (99.9) تزيد عن القيمة الحرجة (95.7) عند مستوي معنوية 5% وبالتالي رفض فرض العدم القائل عدم وجود اى متجة للتكامل المشترك ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك ثم القيمة ($At\ most_2$) (55.3) تقل عن القيمة الحرجة (69.8) عند مستوي معنوية 5% نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود اى متجة للتكامل المشترك ، وكذلك القيمة ($At\ most_3$) (28.8) تقل عن القيمة الحرجة (47.8) عند مستوي معنوية 5% كذلك نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود اى متجة للتكامل المشترك، وكذلك القيمة المحسوبة ($At\ most_4$) (17.9) تزيد عن القيمة الحرجة (29.7) عند مستوي معنوية 5% وبالتالي رفض فرض العدم القائل عدم وجود اى متجة للتكامل المشترك ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك ثم القيمة ($At\ most_5$) (7.5) تقل عن القيمة الحرجة (15.4) عند مستوي معنوية 5% نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود اى متجة للتكامل المشترك، وكذلك القيمة ($At\ most_6$) (2.6) تقل عن القيمة الحرجة (3.8) عند مستوي معنوية 5% كذلك نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود اى متجة للتكامل المشترك، ونلخص من التحليل بأنه توجود اتجاهين للتكامل المشترك لمتغيرات السلسلة مما يعني انها لا تبعد عن بعضها كثيراً وتظهر سلوكاً مشابها.

جدول(10) يوضح نتائج التقدير لنموذج عجز الموازنة العامة المصحح

Dependent Variable: DEF
Method: Least Squares
Date: 02/20/16 Time: 21:19
Sample: 1992 2014
Included observations: 23

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.224955699280043	1.26222836825022	732.323827682809	924.359910046829	C
0.343801823192394	-0.975561629524387	211.012805462998	-205.855996347995	EX
0.079861523711285	-1.87022468642347	0.00402701945451589	-0.00753143119654319	FD
2.23426729680624e-07	8.57319649943094	4.45743049161658e-06	3.8214427487184e-05	GDP
0.952755225158259	0.0601829732402019	5.68992073282707	0.342436347202601	INF
0.0336600304681755	-2.32337645109378	0.807067722385902	-1.87512214062929	LCB
0.00665490376111144	3.11586770306205	0.00350567065155318	0.010923205960747	M2

1160.95491304348	Mean dependent var	0.929752715331445	R-squared
2417.1248186743	S.D. dependent var	0.903409983580736	Adjusted R-squared
16.3270553747995	Akaike info criterion	751.216637054774	S.E. of regression
16.6726405709519	Schwarz criterion	9029222.97260615	Sum squared resid
35.2944684754058	F-statistic	-180.761136810195	Log likelihood
2.34568227405905e-08	Prob(F-statistic)	2.02087448706655	Durbin-Watson stat

المصدر :اعداد الباحث من تحليل النموذج بإستخدام **E-Views**

نموذج عجز الموازنة العامة المقدر(المصحح) :

$$Def = 924.3 - 205.8\ Ex - 0.007\ Fd + 3.82\ Gdp + 0.34\ Inf - 1.8\ Lcb + 0.01\ M_2$$

تقييم تقدير نموذج عجز الموازنة العامة المصحح:

يتضح من نتائج التقدير بإنه ليست هنالك مشكلة إرتباط خطى متعدد والتى تم إكتشافها عن طريق مصفوفة الإرتباطات ، وعليه فإن تقييم نتائج التقدير تكون وفقاً الى ثلاثة معايير رئيسية هى المعيار الإقتصادى و الإحصائى والقياسى، ففى المعيار الإقتصادى نركز على معنوية المقدرات ومدى مطابقتها للنظرية الإقتصادية، أما المعيار الإحصائى يتم معرفة القوة التفسيرية للنموذج بإختبار معامل التحديد، أما المعيار القياسى يتم فيه فحص المشاكل القياسية فى النموذج .

جدول(11) نتائج التقييم الإقتصادي لنموذج عجز الموازنة المصحح :

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الإقتصادي
c	924.35	تتفق مع النظرية الاقتصادية
ex	-205.85	لا تتفق مع النظرية الاقتصادية
fd	-0.007	لا تتفق مع النظرية الاقتصادية
gdp	3.821	تتفق مع النظرية الاقتصادية
inf	0.34	تتفق مع النظرية الاقتصادية
lcb	-1.87	لا تتفق مع النظرية الاقتصادية
m_2	0.01	تتفق مع النظرية الاقتصادية

المصدر :اعداد الباحث من نتائج تحليل النموذج بإستخدام **E-Views**

ب/ جدول(12) المعيار الاحصائى لنموذج عجز الموازنة المصحح:

المتغيرات	قيم المعالم	الأخطاء المعيارية للمعالم	T-stat	مستوي المعنوية	النتيجة
C	924.35	732.32	1.26	0.22	عدم وجود دلالة معنوية
ex	-205.85	211.01	-0.97	0.34	عدم وجود دلالة معنوية
fd	-0.007	0.004	-1.87	0.07	عدم وجود دلالة معنوية
gdp	3.821	-4.45	8.57	0.000	وجود دلالة معنوية
inf	0.34	5.68	0.06	0.95	عدم وجود دلالة معنوية
lcb	-1.87	0.80	-2.32	0.03	وجود دلالة معنوية
M_2	0.01	0.003	3.11	0.006	وجود دلالة معنوية

المصدر :اعداد الباحث من نتائج تحليل النموذج بإستخدام **E-Views**

0.92	R - squared	0.90	R^2 adjusted - squared
0.000	(F – stat) prob	35.29	F - stat
D.W : 2			

يتضح من الجدول رقم (12) لنتائج النموذج وفقا" للمعيار الاحصائى ما يلي:-

(أ) معنوية المعالم المقدرة لنموذج عجز الموازنة العامة المصحح :-

يتضح من الجدول (12) ثبوت معنوية بعض المتغيرات التفسيرية في الدالة ماعدا (الثابت، وسعر الصرف، والتمويل بالعجز، والتضخم) حيث نجد إن مستوى الدلالة للمتغيرات آنفة الذكر أكبر من مستوى المعنوية 5%.

(ب) معنوية نموذج عجز الموازنة المصحح:-

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار(F.Statistic) Prob (0.000) وهى اقل من 0.05 حيث بلغت قيمة (F) للدالة المقدرة (35.29) بمستوى معنوية (0.000005) من مما يعني أن النموذج ككل معنوي وان المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير علي عجز الموازنة العامة.

(ج) جودة توفيق المعادلة :-

يدل معامل التحديد (Adjusted R-Squared) على جودة توفيق الدالة حيث بلغ معامل التحديد المعدل لدالة (0.90) وهذا يعنى إن (90%) من التغيرات في المتغير التابع (عجز الموازنة العامة) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (, سعر الصرف ، التمويل بالعجز ، الناتج المحلي الإجمالي , التضخم، الإستدانة من بنك السودان المركزي ،عرض النقود) بينما (10%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ، وهذه دلالة على **جودة توفيق** نموذج عجز الموازنة العامة المصحح .

$$\mathbf{Def = 924.3 - 205.8\ Ex - 0.007\ Fd + 3.82\ Gdp + 0.34\ Inf - 1.8\ Lcb + 0.01\ M_2}$$

يتضح من المعادلة ان هناك علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة: (1. الناتج المحلي الاجمالي 2. التضخم 3. عرض النقود) وهذا يعني ان كل زيادة في متغير من المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الطردية بنسبة 10% تؤدي الي زيادة عجز الموازنة العامة، وهذا يؤكد صحة الفرضية الاولي وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة والتضخم بنموذج الدراسة قبل التصحيح.

ووجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة: (1. سعر الصرف 2. التمويل بالعجز 3. الإستدانة من البنك المركزي) وهذا يعني ان كل زيادة في متغير من المتغيرات المستقلة هذه ذات العلاقة العكسية بنسبة 10% تؤدي الي نقصان في عجز الموازنة العامة بنسبة (205.8 "سعر الصرف" / 0.007 " التمويل بالعجز"، 1.8 " الاستدانة من البنك المركزي").

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

بعد تقدير نموذج الدراسة المصحح وتحليل البيانات توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. زيادة عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة من العام 2005م وحتي العام 2011م ثم بدأبالإنحفاض.
2. اظهرت نتائج الاختبار ان الناتج المحلي الإجمالي له تأثير كبير علي عجز الموازنة العامة بمستوي معنوية عالي جداً وتبعاً لذلك ان اي انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الي عجز في الموازنة العامة.
3. كما اظهرت النتائج عرض النقود له تأثير كبير علي عجز الموازنة العامة بمستوي معنوية عالي وبالتالي فإن اى انخفاض في عرض النقود يؤدي الي زيادة عجز في الموازنة العامة.
4. من خلال التنائج تأتي الإستدانة من بنك السودان المركزي في المرتبة الثالثة تأثيراً علي عجز الموازنة العامة بمستوي معنوية عالي بمعني انه كلما إزدادت الإستدانه من البنك المركزي فإن هناك زيادة في عجز الموازنة العامة إلاّ ان اشارتة سالبه وذلك ينتج من تذبذب البيانات للمتغيرات من سنه لأخرى.
5. واوضحت النتائج ان كل من التمويل بالعجز وسعر الصرف والتضخم لهم تأثير علي عجز الموازنة العامة الا انه غير معنوي ، ولكن المتغيرات المستقلة مجتمعة تحدث تغييراً معنوياً في عجز الموازنة العامة.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة توافر قاعدة بيانات وإستخدام سلاسل زمنية طويلة لأزالة التقلبات فى البيانات.
2. زيادة الانتاج المحلي والاستثمار في مشروعات تنموية لا استهلاكية من اجل زيادة مصادر تمويل الموازنة.
3. رفع معدل الإيرادات من الناتج القومي الإجمالي بإضافة مصادر جديدة وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتجويد آداء اجهزة الجباية " الضرائب ".

4. تقليل الإعتماد علي القروض الداخلية والخارجية قصيرة الأجل والضمانات الحكومية لتمويل مشروعات التنمية.

5. ايقاف التدهور في سعر صرف العملة الوطنية وخفض معدل التضخم.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

أولاً: القرآن الكريم:

ثانياً: الكتب:

1. احمد مراد، المحاسبة العامة في الجمهورية السورية، مطبعة جامعة دمشق، 1960م.
2. المركز العربي للتطوير الإداري، ندوة الموازنة، تونس 1983 م.
3. د. السيد عبد المولي ، المالية العامة، دار الكفر العربي القاهرة، سنة 1975م.
4. د. ايمن طه حمد النيل، قياس وتحليل الآثار المالية للخصخصة علي المزازنة العامة للدولة في السودان، الخرطوم – السودان، دار عزة للنشر والتوزيع 2011م.
5. اللوزي سليمان مرار، وفيصل والعكشة و أ. وائل ،ادارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1997 م.
6. د. ابراهيم القاسم رحاحلة، مالية الدولة الاسلامية.
7. حسين سلوم، القانون المالي والضريبي تاريخ الطباعة 1990م.
8. حسين راتب يوسف، عجز الموازنة وعلاجة في الفقة الاسلامي، عمان الاردن، دار النفائس 1999م.
9. خطار شلبي، المالية العامة (الموازنة) المطبعة اللبنانية، بيروت، 1965م، وحلمي مراد ميزانية الدولة.
10. خالد شحاتة الخطيب ود.احمد زهير شامية، اسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن – عمان، 2007م.
11. د. خالد واصف الوزني ود. احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الرابعة، عمان – الاردن، داروائل للنشر، 2001م.
12. د. غازي عناية، كتاب اصول الميزانية العامة في الفكر الاسلامي، دار الجبل، بيروت، سنة 1989م.
13. أ.د غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الاولي، 1998م.
14. غرباوي، الموارد الاسلامية والضرائب المعاصرة، وخطار شلبي، الموازنة.
15. د. طارق محمد الرشيد، المرجع في اساسيات النظرية الاقتصادية، 2010م.

16. د. طارق محمد الرشيد، في الاقتصاد القياسي، جي تاون للنشر، الخرطوم، 2005م.

17. قطب ابراهيم محمد، الموازنة العامة للدولة، القاهرة، سنة 1977م.

18. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1957م، واحمد جامع، فن المالية.

ثالثاً: منشورات:

1. المنظمة العربية للعلوم الادارية، الموازنات الحكومية في الدول النامية، من منشورات للعلوم الادارية، الاردن – عمان، 1987م.

2. حشيش عادل وسامي مجدي محمود، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2003م.

3.)سامي سوف ، مقال عن الدين الداخلي nabdalg.7olm.org.

رابعاً: المجلات:

1. اللوزي، سليمان احمد، القطامين، احمد عطا الله، دراسة تحليلية للموازنة العامة في الاردن (من سنة 1979 م – 1989م) مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثامن، 1996م.

2. المنيف ماجد، عجز الموازنة والاصلاح الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة دراسات الخليج الجزيرة العربية، العدد 83، الكويت 1996م.

3. الشاهين، عبد الرحيم عبد اللطيف، ادارة الموازنة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين الواقع الطموح، الادارة العامة، العدد الثالث 1417ه – 1996م.

خامساً: المحاضرات:

1. أ.د بابكر محمد التوم، محاضرة عن اساليب اعداد الموازنات، ابريل 2011م، بجامعة الزعيم الازهري.

سادساً: الرسائل الجامعية:

1. منال عبد الله هبة سالم ، العجز في الموازنة العامة و آثارة.

سابعاً: المقابلات الشخصية:

1. مقابلة شخصية مع مدير ادارة الحصر سابقاً يوم الثلاثاء الموافق 2011/9/6 م الساعة الرابع والنصف عصراً بوزارة المالية والتخطيط الإقتصادي.

2. مقابلة شخصية مع مدير الإدارة العامة للحزانة، وزراة المالية والتخطيط الإقتصادي، 2016/2/15م ، الساعة الواحدة ظهراً.

ثامناً: الانترنت:

1. **http://www.siironeline.org**

المراجع باللغة الانجلزية:

1. Adams,H.the science of Economics , Henry holt company. N.Y 1899
Buck , A , public Budgeing , herperte & Brothers , N . Y 1929

الملاحق

ملحق رقم (1) استقرار عجز الموازنة العامة :

Null Hypothesis: D(DEF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.955631	0.0070
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEF,2)
Method: Least Squares
Date: 02/09/16 Time: 21:22
Sample (adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEF(-1))	-0.903213	0.228336	-3.955631	0.0008
C	-3.944269	481.1951	-0.008197	0.9935

R-squared	0.451612	Mean dependent var	2.238571
Adjusted R-squared	0.422750	S.D. dependent var	2902.328
S.E. of regression	2205.101	Akaike info criterion	18.32533
Sum squared resid	92386956	Schwarz criterion	18.42481
Log likelihood	-190.4159	F-statistic	15.64702
Durbin-Watson stat	1.931269	Prob(F-statistic)	0.000848

ملحق رقم (2) استقرار التضخم :

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

	t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.154840	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 02/09/16 Time: 21:36
Sample (adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.453623	0.203166	-7.154840	0.0000
C	-4.776983	5.507044	-0.867431	0.3965

R-squared	0.729313	Mean dependent var	0.795238
Adjusted R-squared	0.715066	S.D. dependent var	46.80253
S.E. of regression	24.98281	Akaike info criterion	9.364646
Sum squared resid	11858.68	Schwarz criterion	9.464124
Log likelihood	-96.32878	F-statistic	51.19173
Durbin-Watson stat	1.913311	Prob(F-statistic)	0.000001

ملحق رقم (3) استقرار سعر الصرف :

Null Hypothesis: D(EX,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.886357	0.0010
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX,3)
Method: Least Squares
Date: 02/09/16 Time: 21:38
Sample (adjusted): 1995 2014
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1),2)	-1.162110	0.237827	-4.886357	0.0001
C	0.048283	0.064415	0.749551	0.4632

R-squared	0.570165	Mean dependent var	-0.015465
Adjusted R-squared	0.546285	S.D. dependent var	0.418810
S.E. of regression	0.282104	Akaike info criterion	0.401557
Sum squared resid	1.432487	Schwarz criterion	0.501130
Log likelihood	-2.015572	F-statistic	23.87649
Durbin-Watson stat	1.961491	Prob(F-statistic)	0.000119

ملحق رقم (4) استقرار الإستدانة من بنك السودان المركزي :

Null Hypothesis: D(LCB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.234115	0.0038
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCB,2)
Method: Least Squares
Date: 02/09/16 Time: 21:42
Sample (adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

D(LCB(-1))	-0.970813	0.229284	-4.234115	0.0004
C	-0.638432	48.68300	-0.013114	0.9897

R-squared	0.485481	Mean dependent var	-0.804857
Adjusted R-squared	0.458402	S.D. dependent var	303.1434
S.E. of regression	223.0934	Akaike info criterion	13.74345
Sum squared resid	945643.0	Schwarz criterion	13.84293
Log likelihood	-142.3062	F-statistic	17.92773
Durbin-Watson stat	1.981576	Prob(F-statistic)	0.000449

ملحقرقم (5) مصفوفة الإرتباطات لنموذج عجز الموازنة العامة

	DEF	EX	INF	LCB
DEF	1	-0.039179093407698827489	-0.250950347827489	-0.243436128783572
EX	-0.039179093407698827489	1	-0.548253223568475	-0.159325827539071
INF	-0.250950347827489	-0.548253223568475	1	-0.117643516883954
LCB	-0.243436128783572	-0.159325827539071	-0.117643516883954	1

ملحق رقم (6) مصفوفة الإرتباطات لنموذج عجزالموازنة العامة ونموذج عجز الموازنة

	DEF	EX	FD	GDP	INF	LCB	M2
DEF	1	-0.039179093407698	-0.061671621447149	0.890785415603352	-0.250950347827489	-0.243436128783572	0.654376808812219
EX	-0.039179093407698	1	0.745066903589383	0.143363830743436	-0.548253223568475	-0.159325827539071	0.302380922752242
FD	-0.061671621447149	0.745066903589383	1	0.113002182318125	-0.422269957201583	-0.349950791770119	0.260270306392991
GDP	0.890785415603352	0.143363830743436	0.113002182318125	1	-0.469213058143907	-0.068449272173491 6	0.523679572215 88
INF	-0.250950347827489	-0.548253223568475	-0.422269957201583	-0.469213058143907	1	-0.117643516883954	-0.215175807796432
LCB	-0.243436128783572	-0.159325827539071	-0.349950791770119	-0.068449272173491 6	-0.117643516883954	1	-0.342514853133981
M2	0.654376808812219	0.302380922752242	0.260270306392991	0.523679572215 88	-0.215175807796432	-0.342514853133981	1

المصحح :

ملحق رقم (7) اختبار جوهانسون – جويللر للتكامل المشترك

Date: 02/09/16 Time: 23:10
Sample (adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DEF EX INF LCB
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.741403758855843	63.95556777536655	47.85612715777786	0.000783954086968469
At most 1 *	0.671412542652759	35.55333346411011	29.797073340493	0.009717004097995 8
At most 2	0.438386990196 71	12.181336338435	15.494712875934 7	0.148440432397514
At most 3	0.003116507804 95324	0.065548858806 1585	3.8414655009404 1	0.797916161133686

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق رقم (8) استقرار التمويل بالعجز :

Null Hypothesis: D(FD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.158244	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (9) رسم توضيحي للتمويل بالعجز خلال فترة الدراسة للنموذج المصحح

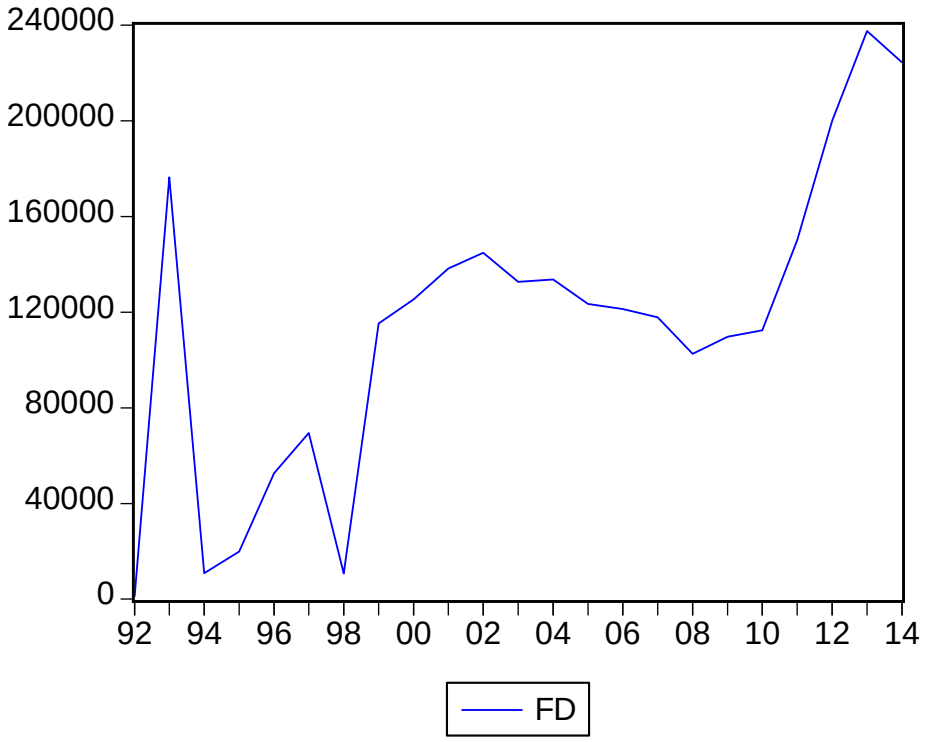

ملحق رقم (10) استقرار الناتج المحلي الإجمالي:

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.512139905817737	0.002055184210522 04
Test critical values:	1% level	-3.788030222 30222	
	5% level	-3.012363120 1134	
	10% level	-2.646118707 31097	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (11) رسم توضيحي للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة للنموذج المصحح

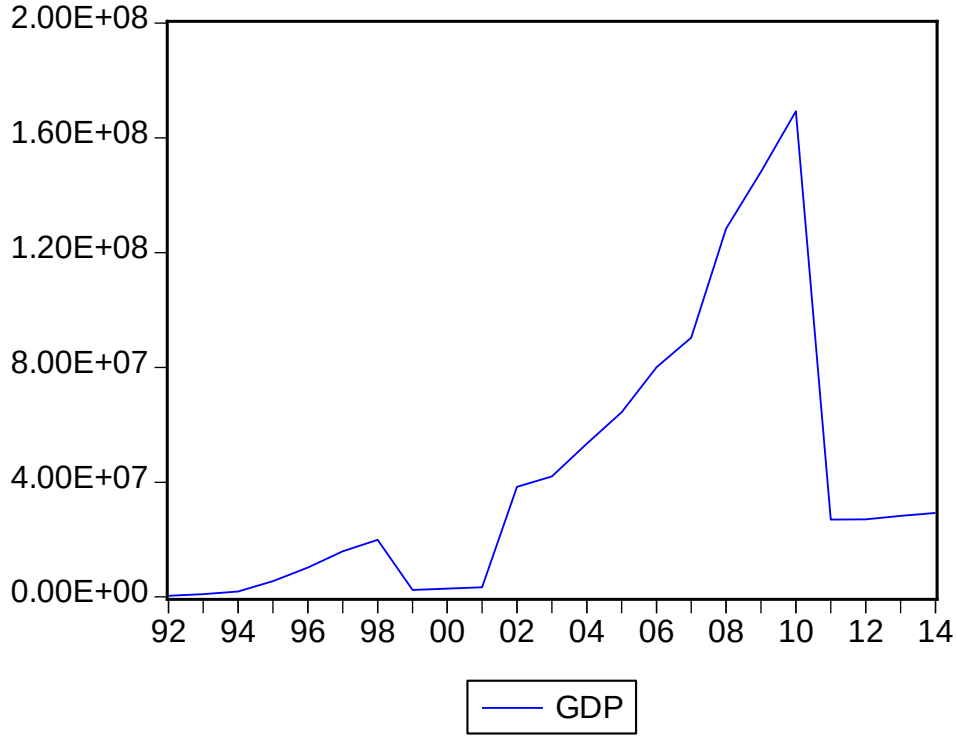

ملحق رقم (12) استقرار عرض النقود :

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.754977871 1003	0.0103251 477952151
Test critical values:	1% level	-3.769596675 68804	
	5% level	-3.004860974 1224	
	10% level	-2.642241713 75518	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (13) رسم توضيحي لعرض النقود خلال فترة الدراسة للنموذج المصحح

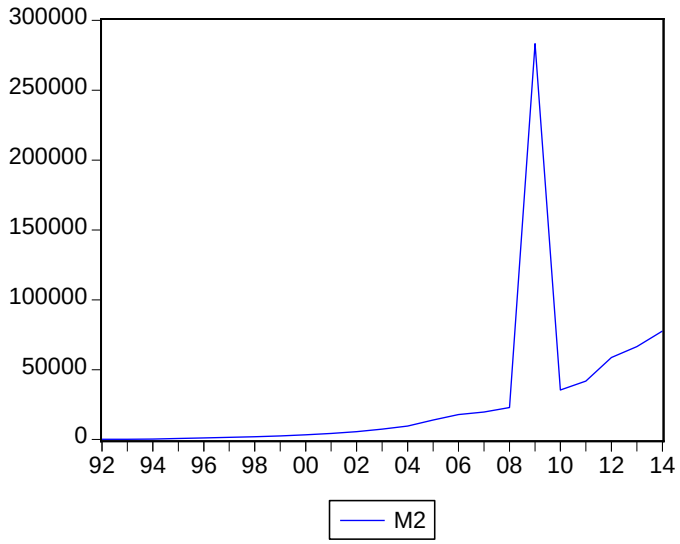

ملحق رقم (14) اختبار جوهانسون – جويللر للتكامل المشترك للنموذج المصحح :

Date: 02/19/16 Time: 00:44
Sample (adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DEF EX FD GDP INF LCB M2
Lags interval (in first differences):

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.943779556992045	163.310477203891	125.615433069109	3.9321543214108e-05
At most 1 *	0.868299163568539	99.9840308639163	95.7536614189718	0.0247571730829016
At most 2	0.700065241408946	55.3851398411441	69.8188874512644	0.403046037985612
At most 3	0.391925822745555	28.8929532556769	47.8561271577786	0.773413411257816
At most 4	0.376788034931276	17.9488684030006	29.7970733404 93	0.569857015647875
At most 5	0.200459625355558	7.54575952847608	15.4947128759347	0.515168563620538
At most 6	0.112432604000074	2.62395806994094	3.84146550094041	0.105259515536234

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق رقم (15) نموذج عجز الموازنة العامة المصحح :

Dependent Variable: DEF
Method: Least Squares
Date: 02/20/16 Time: 21:19
Sample: 1992 2014
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	924.359910046829	732.323827682809	1.26222836825022	0.224955699280043
EX	-205.855996347995	211.012805462998	-0.975561629524387	0.343801823192394
FD	-0.007531431196543 19	0.004027019 45451589	-1.870224686 42347	0.079861523711285
GDP	3.8214427 487184e-05	4.457430491 61658e-06	8.573196499 43094	2.2342672 9680624e-07
INF	0.342436347202601	5.689920732 82707	0.060182973 2402019	0.952755225158259
LCB	-1.8751221 4062929	0.807067722 385902	-2.323376451 09378	0.033660030468175 5
M2	0.010923205960747	0.003505670 65155318	3.115867703 06205	0.006654903761111 44

R-squared	0.929752715331445	Mean dependent var	1160.954913043 48
Adjusted R-squared	0.903409983580736	S.D. dependent var	2417.124818674 3
S.E. of regression	751.216637054774	Akaike info criterion	16.32705537479 95
Sum squared resid	9029222.97260615	Schwarz criterion	16.67264005709 519
Log likelihood	-180.761136810195	F-statistic	35.29446847540 58
Durbin-Watson stat	2.020874487066 55	Prob(F-statistic)	2.345682274059 05e-08

ملحق رقم (16) البيانات الإحصائية للمتغيرات خلال فترة الدراسة :

obs	DEF	EX	FD	GDP	INF	LCB	M2
1992	153.8	0.1328	1017.6	421818.3	117.6	0.9	141.59
1993	102.5	0.216	176282	948448.7	101.3	17.5	268.58
1994	408	0.4	10822.8	1881290	115.4	98.9	405.35
1995	892	0.838	19875.3	5529110	68.4	189.4	705.87
1996	18.127	1.46	52608.4	10215174	132.7	516.8	1165.99
1997	8.824	1.712	69508.2	15929308	47.7	595.8	1597.14
1998	16.259	2.37	10708	19916126	17.1	685.8	2069.51
1999	12.59	2.577	115303	2448885.1	16	120	2579.18
2000	31.408	2.5735	125303	2969448	8	80	3466.71
2001	22.465	2.6143	138178	3370495.5	4.9	180	4322.13
2002	97.833	2.6168	144796.7	38399164.6	8.3	308.8	5632.66
2003	140.374	2.6061	132597.6	42038189	7.7	374.9	7423.56
2004	230.4	2.5063	133597.7	53429902	8.5	374.9	9697.79
2005	146	2.3054	123431	64328761	8.5	274.9	14031.38
2006	2508.8	2.0133	121233.6	80015780	7.2	589.9	17871.78
2007	1277.7	2.0526	117871.5	90339000	8.1	591.5	19714.62
2008	4477	2.184	102562	128319308	14.3	1.432	22933.16
2009	8539	2.2413	109671.9	148161708	11.2	2.876	283165.4
2010	7586	2.5043	112347.2	169224349	13	3.886	35499.267
2011	9.426	2.6769	150000	26976000.3	18.1	1.499	41853
2012	7.653	3.5737	200000	27092000	35.1	3.499	58663.3
2013	10.047	4.754	237500	28283000.3	37.1	4.5	66445.7
2014	5.757	5.7258	224400	29297000.5	37.5	4.198	77700

المصدر بنك السودان المركزي